الاستدلال النحوي بالقراءات القرآنية بين تفسيرَي الزمخشري والرازي
دراسة في الأسماء

ID No. 1001

(PP 100 - 124)

https://doi.org/10.21271/zjhs.27.SpB.7

لانه سعيد حمد علي
قسم اللغة العربية،كلية اللغات،جامعة صلاح الدين-أربيل
lana.hamadali@su.edu.krd

دلدار غفور حمدامين
قسم اللغة العربية،كلية اللغات،جامعة صلاح الدين-أربيل
deldar.hamadameen@su.edu.krd

الاستلام:23 / 2023/02

القــبول :27/ 2023/04

النـــشر : 15/ 2023/12

ملخص

يتناول هذا البحث (الاستدلال النحوي بالقراءات القرآنية بين تفسيرَي الزمخشري والرازي- دراسة في الأسماء-) مرتكزاً على إظهار أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما في استدلالهما بالقراءات في الأسماء المرفوعة والمنصوبة والمجرورة؛ والتفسيران معروفان جدًا، وهما: (تفسير الكشاف) للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، و(تفسير مفاتيح الغيب) للإمام الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ)، من حيث الاستدلال النحوي بالقراءات القرآنية، وقد استدلَّ الإمامان بالقراءات القرآنية على المباحث النحوية. والهدف المنشود من هذه الدراسة هو بيان أثر القراءات القرآنية في الدرس النحوي وبيان أثر الزمخشري في لاحقيه، وخصوصًا في الفخر الرازي. والبحث قائم على مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وأهم النتائج، حيث جاء بيَّنَ التمهيد الاستدلال النحوي، واختصَّ المبحث الأول بالمرفوعات. في حين تناول المبحث الثاني المنصوبات أما المبحث الثالث فتناول المجرورات، وحوت الخاتمة أهم النتائج، ومنها: قد أثبت البحث أنّ هناك توافقًا كبيراً في الآراء بين الزمخشري والرازي في استدلالهما بالقراءات القرآنية، إلا أنّ الزمخشري في استدلالاته يعتمد على القراءات الشاذة غالبًا، وكان اعتماد الرازي على هذه القراءات أقلّ بكثير منه. ويبدو أنّ الرازي قد كرر في كثير من الأحيان ما قاله الزمخشري، لكن دون الإشارة إليه وهذا يدل على أنّ تأثير الزمخشريّ على الرازيّ كبير جدًّا، ولا يمكن جهله.

الكلمات المفتاحية: الاستدلال النحوي، القراءات، االزمخشري والرازي، دراسة الأسماء.

١. المقدمة

الحمد للّه سبحانه وتعالى، منزّل القرآن في غاية الفصاحة والبيان، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد محمد (ﷺ) وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعدُ:

فقد عُنيَ العلماءُ بدراسة كتاب الله سبحانه وتعالى وخاصة بالقراءات القرآنية عنايةً كبيرةً، وقد كان للنحويين في الاستدلال بهذه القراءات متواترها وشاذها مواقف، فمنهم من أنكر بعضها ومنهم من وصفها بالضعف. إذ يجب إخضاع قواعد اللغة للقراءات القرآنية؛ لأنّ القرآن الكريم أصل من أصول الاحتجاج في اللغة والنحو.

لقد وقع اختيارنا على عنوان (الاستدلال النحوي بالقراءات القرآنية بين تفسيرَي الزمخشري والرازي- دراسة في الأسماء-) لبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما في استدلالهما بالقراءات في الأسماء المرفوعة والمنصوبة والمجرورة فتناول هذا البحث تفسيرَي: (الكشاف) للزمخشري(ت٥٣٨هـ)، و(مفاتيح الغيب) للرازي(ت٦٠٦هـ)، من حيث الاستدلال النحوي بالقراءات القرآنية، والقصد بالاستدلال النحوي بالقراءات لجوء النحوي أو المفسر إلى القراءات القرآنية المتواترة - السبع والعشر- أو الشاذة كدليل على المسألة النحوية، ومن ثمّ القيام بموازنة ذلك بين تفسيرين مهمين لبيان معالجة المفسرين للمسائل النحوية، بيانًا للآيات القرآنية،

وقد تناول باحثون القراءات عندهما، ولم يدرس أحد منهم –فيما نعلم- التفسيرين دراسة موازنة. والخروج بنتائج تخدم الدرسين النحوي والقِرائي أيضًا. ولا يخفى على المهتمين بالدراسات القرآنية - وعلم القراءات على وجه التحديد - ما تركه الكشاف من أثر في

مَنْ تصدى للتفسير وعلومه، فجوانب تأثر الرازي بالزمخشري جليّة، فقد نقل عنه كثيراً من المسائل النحوية المتعلقة بالقراءات القرآنية.

والبحث يتكون من مقدمة وتمهيد أوضح مفهوم (الاستدلال النحوي)، وثلاثة مباحث تناولت المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، أما الخاتمة فلخّص فيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

٢. مفهوم الاستدلال النحوي

٢. ١.الاستدلال لغة

يدل مفهوم الاستدلال في اللغة على طلب الدليل (الكفوي ١٩٩٨م، ص١١٤)؛ لأنّ الهمزة والسين والتاء تدل على الطلب كما هو معروف في اللغة العربية. والاستدلال هو "طلب الشيء من جهة غيره"(العسكري ١٩٩٧م، ص٧٠)، واستدلال مصدر (استدل بـ)، (استدل على) ...، وهو انتقال الذهن من أمر معلوم إلى أمر آخر مجهول (عمر ٢٠٠٨م، ص٧٦٣). إذًا الاستدلال في اللغة يعني طلب الدليل.

٢. ٢. الاستدلال اصطلاحًا

ترتبط لفظة الاستدلال بمخطط لغويّ ثريّ من زُمرة الدليل والاستنتاج والاستنباط والاحتجاج والاستشهاد...إلخ، وهذا ما يؤدي إلى ترجيح أنّه لا حضور لتعريف للاستدلال بحكم هذا التداخل؛ لأنّه يعدّ من أشد المواضيع استعصاءً على الضبط، وذلك لتفرعه وتوسعه في مجالات العلوم المختلفة، منها: الفقه والمنطق وعلم الكلام والنحو(حسّان ٢٠٠٠م، ص٦٥).

ولفظ الاستدلال عند النحاة هو: "طلب الدليل، كما أنّ الاستفهام طلب الفهم ....، وقيل: الاستدلال بمعنى الدليل كالاستقرار بمعنى القرار .....، والدليل عبارة عن معلوم يُتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في مستقر العادة اضطراراً"(الأنباري ١٩٧١م، ص٤٥)؛ إذًا الاستدلال هو طلب الدليل.

و"الاستدلال: هو ضرب الأدلة والإتيان بالشواهد وفي اللفظ عموم يشمل الاستشهاد والبرهنة وإقامة العلامات والسمات"(اللبدي ١٩٨٥م، ص٨٣- ٨٤).

وقد عرّف أحد الباحثين المحدثين علم أصول النحو بأنّه "علم الاستدلال النحوي من مصادره وأدلته الإجمالية، بما يشتمل عليه هذا العلم من نظريات أو تصورات، وإجراءات أو مناهج عامة وجزئية، وأسس أو ضوابط عامة أو قواعد كلية"(الرفاعي ٢٠١٩م، ص٢٦).

أو أنّه: "ممارسة نظرية وعملية إجرائية عمد إليها النحاة أثناء التقعيد، إمّا لاستخراج جملة من القواعد كان الهدف منها تعليم العربية، أو للتدليل على ما ذهب إليه قوم من النحاة في اختيارهم لقاعدة دون أخرى، وإثباتهم صحة هذه القاعدة على ما يقابلها"(قرسيف ٢٠١٨م، ص٢٠).

ويرى باحث آخر أنّ تعريف الاستدلال النحوي هو: "طلب الدليل النّحويّ الخاصّ في المسائل للتوصل به إلى إثبات أيّ حكم من الأحكام النحوية أو الصرفية، أو نفيه....، أو هو التطبيق العلمي للأدلة النحوية في كتب النحاة، التي تُعنى ببناء القواعد والأحكام، سواء أكانت الكتب التعليمية أم كتب الخلاف"(الشمري ٢٠١٩م، ١/ص٦٧).

فالقصد من الاستدلال النحوي بالقراءات لجوء النحوي أو المفسر إلى القراءات القرآنية المتواترة أو الشاذة كدليل على المسألة النحوية.

٢. ٣. المصطلحات القريبة من معنى الاستدلال عند النحاة:

هناك مصطلحان يردان غالبًا عند النحاة، وهما إن لمسا معنى الاستدلال في محتواهما إلا أنّ منهما ما يدنو من معنى الاستدلال، ومنهما ما ينأى عنه، وهما:

١- الاحتجاج:

يذكر الاحتجاج عند النحاة كثيراً مرادفًا للاستدلال(أبو المكارم ٢٠٠٧م، ص٢١٩)؛ إذ ينطوي استعمال أيّ دليل من الأدلة النحوية لإثبات حكمٍ ما أو نفيه، فلا يقتصر على دليل دون آخر، فهم استعملوا الأدلة السماعية وغير السماعيّة وعبرّو عنها بالاحتجاج،

فهي جزءٌ من حججهم(السامرائي ٢٠٠٩م، ص١٠)، غير أنّ الاحتجاج قد يُذكر عند المغالبة والجدل والخلاف خاصة؛ لأنّ الحجة قد تستعمل فيما يُظَنّ فيه الغلبة والنصرة(عيد ١٩٨٨م، ص٨٦).

٢- الاستشهاد:

يذكر الشاهد عند النحاة ليصلوا بموجب دلالته إلى حكم معين، فالشاهد هو الدليل، الذي يُرشد إلى صحة القاعدة النحوية، أو عموم الأحكام النحوية المقصودة، هو دليل كباقي الأدلة النحوية التي توصل إلى الأحكام، إلا أنّه مقصور على الأدلة السماعية وحدها دون غيرها(الشمري ٢٠١٩م، ١/ص٧٧).

ويتضح مما سبق أنّ الاستشهاد هو جزء من الاحتجاج النحوي؛ لأنّ الاحتجاج ينطوي جميع الأدلة دون الاستثناء، السماعية وغير السماعية، فكلّ استشهاد نحويٍّ احتجاج، والعكس ممتنع، إلا إذا كان الدليل المحتَجُّ به سماعيًّا. وإنّ الاحتجاج والاستدلال في الاستعمال عند النحاة سيّان(أبو المكارم ٢٠٠٧م، ص٢١٩).

وتماشيًّا مع ما تم ذكره، فإنّ هناك تداخلًا بين مصطلح الاستدلال ومصطلحي الاستنباط والاستنتاج، إلا أنّ الاستدلال قريب من الدرس النحوي والاستنباط قريب من مجال الفقه، والاستنتاج قريب من مجال المنطق(الرفاعي ٢٠١٩م، ص٤٥).

وهنا لا بد من الإشارة إلى الفرق بين الاستدلال للقراءات القرآنية والاستدلال بالقراءات القرآنية. القصد من الأول هو: "الكشف عن وجه القراءة في نحوها أوصرفها أو لغتها، وتسويغ الاختيار، وذلك بأساليب اللغة الأخرى من قرآن وشعر ولغات، ولا يراد به توثيق القراءة أو إثبات صحة قاعدة نحوية فيها"(الصغير ١٩٩٩م، ص٢٠٦)، أمّا القصد من الثاني فهو "من قبيل الاستدلال بالقراءة، في التفسير والنحو والفقه على مسألة تعرض للباحث في واحد من هذه العلوم، أو غيرها مما له تعلق"(مختار ٢٠١١م، ص١٩٦).

ولذلك يجب الأخذ بالحسبان أنّ دراستنا هي الاستدلال النحوي بالقراءات القرآنية، وليست الاستدلال النحوي للقراءات القرآنية.

٣. (المرفوعات)

كما هو معهود فإنّ للأسماء المرفوعة دورًا كبيرًا في اللغة؛ إذ "جُعِلَ الرفعُ الذي هو أقوى الحركات للعُمَد وهي ثلاثة: الفاعل والمبتدأ والخبر"(الرضي ١٩٩٣م، ٢/ص٥١)، فـ "المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة"(الرضي ١٩٩٣م، ٢/ص٢٠٠)، والمرفوعات من الأسماء هي: المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه والتابع للمرفوعات واسم كان وخبر إنّ وخبر لا نافية للجنس(الصنهاجي ١٩٩٨م، ص١١)، ولا بدّ من الإشارة إلى كيفية استشهاد المدرستين (البصرية والكوفية) في الأسماء المرفوعة؛ إذ اعتمد نحاة المدرسة البصرية على الشواهد والروايات الموثوقة في السماع والقياس وألسنة العرب، وكانوا عندما يواجهون بعض النصوص التي تخالف قواعدهم يرمونها بالشذوذ، أمّا نحاة المدرسة الكوفية فقد قبلوا كل ما جاء من العرب واعتدوا به وجعلوه أصلًا من أصولهم حتى تلقفوا الشواهد النادرة وقبلوا الروايات الشاذة(عبد الرحمان ٢٠١٦م، ص٦٣)، والتركيز يكون على الأسماء التي استدل به كلّ من الزمخشري والرازي، وهذه المسائل هي: المبتدأ والخبر وذكر الفاعل وحذفه.

استدل كلّ من الزمخشري والرازي على مسائل عدة للأسماء المرفوعة، منها:

١.٣. بين الرفع والنصب

١.١.٣.بين الرفع على الابتداء والنصب على تقدير فعل مضمر

استدل الزمخشري بقراءة شاذة لبيان وجه نحوي وذلك في قراءة قوله تعالى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا﴾ [غافر:٤٦]؛ إذ قال: "﴿النَّارُ﴾ بدل من سوء العذاب. أو خبر مبتدأ محذوف، كأنّ قائلًا قال: ما سوء العذاب؟ فقيل: هو النار. أو مبتدأ خبره ﴿يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا﴾ وفي هذا الوجه تعظيم للنار وتهويل من عذابها، .....، وقرئ: (النَّارَ) بالنصب(الكرماني بلا تاريخ، ٤١٩)، وهي تعضد الوجه الأخير. وتقديره: يدخلون النّار يعرضون عليها"(الزمخشري ٢٠٠٩م، ٤/ص١٦٦)، فاستشهد بالقراءة بالنصب ليبين أَنّ كلمة ﴿النَّارُ﴾ مبتدأ وخبره ﴿يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا﴾ على تقدير فعل مضمر وهو (يدخلون). وقد سبق إلى هذا القول غيرُه في الإجازة بالنصب(الفراء ١٩٨٣، ٣/ص٩)، لكن دون ذكر أيّ قراءة.

وأمّا الرازي فلم يستدل بأي قراءة في هذه الآية الكريمة، ولكنّه ذكر قول الزجاج في توجيه كلمة ﴿النّارُ﴾ على أنّه بدل أو خبر مبتدأ محذورف؛ فقال: "قَالَ الزَّجَّاجُ(الزجاج ١٩٨٨م، ٤/ص٣٧٦)﴿النَّارُ﴾ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ ﴿سُوءُ الْعَذابِ﴾ قَالَ: وَجَائِزٌ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ مُرْتَفِعَةً عَلَى إِضْمَارِ تَفْسِيرِ ﴿سُوءُ الْعَذابِ﴾ كَأَنَّ قَائِلًا قَالَ: مَا سُوءُ الْعَذَابِ؟ فَقِيلَ: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا﴾"(الرازي ٢٠٢٠م، مج١٤، ٢٧/ص٧٥).

والذين جاؤوا بعد الزمخشري والرازي(العكبري ١٩٧٦م ، ٢/ص١٨٢) و(الهمذاني ٢٠٠٦م ، ٥/ص٤٩١) و(الأندلسي- ١٩٩٣م ، ٧/ص٤٤٨)، استدلوا بهذه القراءة وذكروا جواز القراءة بها من الوجهة النحوية. إذن يجوز القراءة بالنصب على تقدير إضمار الفعل.

٣. ١. ٢.بين الرفع والنصب على المدح

استدل الزمخشري بقراءة شاذة بالنصب لبيان معنى المدح في القراءة بالرفع وذلك في قوله تعالى: ﴿جَنَّتَانِ﴾[سبأ:١٥]، فقال: "في الرفع معنى المدح، تدل عليه قراءة من قرأ: (جَنَّتَيْنِ)، بالنصب على المدح"(الزمخشري ٢٠٠٩م ، ٣/ص٥٥٨).

ولم يسبق الزمخشريّ إلى هذه القراءة أحدٌ إلا معاصرُهُ ابنُ عطية(ابن عطية ٢٠٠١م ، ٤/ص٤١٣)؛ إذ ذكر هذه القراءة وبيَّن توجيهه النحوي، والذين جاؤوا بعده أيضًا ذكروا هذه القراءة وأنّها قُرِئت بالنصب على المدح(الهمذاني ٢٠٠٦م ، ٥/ص٢٨٧) و(الآلوسي بلا تاريخ، ٢٢/ص١٢٥)، وبعضهم بيّنوا فقط توجيهها النحوي(الأندلسي ١٩٩٣م ، ٧/ص٢٥٩) و(الحلبي بلا تاريخ، ٩/ص١٧١).

أمّا الرازي فلم يستشهد بأي قراءة ولم يتطرق إلى الجانب النحوي، إنّما ذكر قول الزمخشري في تفسير الآية الكريمة، فقال: " قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: أَيَّةُ آيَةٍ فِي جَنَّتَيْنِ، مَعَ أَنَّ بَعْضَ بِلَادِ الْعِرَاقِ فِيهَا آلَافٌ مِنَ الْجِنَانِ؟ وَأَجَابَ بِأَنَّ الْمُرَادَ لِكُلِّ وَاحِدٍ جَنَّتَانِ أَوْ عَنْ يَمِينِ بَلَدِهِمْ وَشِمَالِهَا جَمَاعَتَانِ مِنَ الْجَنَّاتِ، وَلِاتِّصَالِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ جَعَلَهَا جَنَّةً وَاحِدَةً"(الرازي ٢٠٢٠م ، مج١٣، ٢٥/ص٢٥٣).

ومن هذا القبيل أيضًا استدل الزمخشري بقراءة شاذة لبيان معنى المدح في قراءة قوله تعالى: ﴿التَّائِبُونَ﴾[التوبة:١١٢]، فقال: "﴿التَّائِبُونَ﴾ رفع على المدح. أي: هم التائبون يعني المؤمنين المذكورين، ويدل عليه قراءة عبد الله وأبيّ(رضي الله عنهما): (التَّائِبِينَ) بالياء(ابن خالويه بلا تاريخ، ص٦٠) إلى: والحافظين، نصبًا على المدح، ويجوز أن يكون جرًّا صفة للمؤمنين"(الزمخشري ٢٠٠٩م ، ٢/ص٣٠٣).

وقد سبق إلى هذا القول آخرون(الفراء ١٩٨٣م ، ١/ص٤٥٣) و(النحاس ٢٠٠٨م ، ص٣٨٥) و(ابن جني ١٩٨٦م ، ١/ص٣٠٥)، إلا أنهم وجّهوا هذه القراءة أوّلًا على أنّها في موضع الجرّ وأنّها صفة للمؤمنين، وأجازوا أن يكون (التَّائِبِينَ) في موضع النصب على المدح.

أَمّا الرازي فقد ذكر ما ذكره الزمخشري، فقال: " فِي رَفْعِ قَوْلِهِ: ﴿التَّائِبُونَ .... ﴾ وُجُوهٌ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ رُفِعَ عَلَى الْمَدْحِ، وَالتَّقْدِيرُ: هُمُ التَّائِبُونَ، يَعْنِي الْمُؤْمِنِينَ الْمَذْكُورِينَ فِي قَوْلِهِ: ﴿اشْتَرى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ﴾ هُمُ التَّائِبُونَ.....وَقَرَأَ أُبَيٌّ وَعَبْدُ اللهِ (التَّائِبِينَ) بِالْيَاءِ إِلَى قَوْلِهِ: (وَالْحَافِظِينَ) وَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ نَصْبًا عَلَى الْمَدْحِ. الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ جَرًّا، صِفَةً لِلْمُؤْمِنِينَ"(الرازي ٢٠٢٠م ، مج٨، ١٦/ص١٨١).

بالمقارنة بين النصين يتبين لنا أنّ الرازي قد ذكر ما ذكره الزمخشري، إلا أنّ الزمخشري قد جاء بالقراءة كدليل على معنى المدح والرازي قد ذكر توجيه القراءة.

٣. ١. ٣.بين الرفع على الخبرية والنصب على المفعول المطلق

استدل الزمخشري بقراءة شاذة ليبين أنّه لا يجوز تقديم الحال على المجرور، وذلك في قراءة قوله (جلّ وعلا): ﴿خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا﴾[الأنعام: ١٣٩]؛ إذ قال: "يجوز أن تكون التاء للمبالغة مثلها في رواية الشعر. وأن تكون مصدرًا وقع موقع الخالص، كالعاقبة أى ذو خالصة. ويدل عليه قراءة من قرأ (خالِصَةً) بالنصب(ابن خالويه بلا تاريخ، ص٤٦)على أنّ قوله ﴿لِذُكُورِنا﴾ هو الخبر، وخالصة مصدر مؤكد، ولا يجوز أن يكون حالًا متقدمة؛ لأن المجرور لا يتقدم عليه حاله"(الزمخشري ٢٠٠٩م ، ٢/ص٦٩).

فتكون (خَالِصَةً) منصوبة على المصدر، أو ما يسمّى بالمفعول المطلق أو بالمصدر النائب عن فعله(الفراية ٢٠٠٦، ص٢٩٤، ٢٩٦)، عند الزمخشري ولا يكون حالًا؛ لأنّ المجرور برأيه لا يتقدم عليه حاله.

أمّا الرازي فلم يستدل بأي قراءة، فقال: "ذَكَرَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ(ابن الأنباري ١٩٨٠م ، ١/ص٣٤٤) و(الواحدي ٢٠٠٩م ، ٨/ص٤٦٤- ٤٦٦) فِي تَأْنِيثِ ﴿خَالِصَةٌ﴾ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ: قَوْلَيْنِ لِلْفَرَّاءِ وَقَوْلًا لِلْكِسَائِيِّ: أَنَّ الْهَاءَ لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ وَإِنَّمَا هِيَ لِلْمُبَالَغَةِ فِي الْوَصْفِ كَمَا قَالُوا: رَاوِيَةٌ وَعَلَّامَةٌ وَنَسَّابَةٌ وَالدَّاهِيَةُ وَالطَّاغِيَةُ كَذَلِكَ يَقُولُ هُوَ خَالِصَةٌ لِي وَخَالِصٌ لِي. هَذَا قَوْلُ الْكِسَائِيِّ. وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ (مَا) فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا فِي بُطُونِ هذِهِ الْأَنْعامِ﴾عِبَارَةٌ عَنِ الْأَجِنَّةِ وَإِذَا كَانَ عِبَارَةً عَنْ مُؤَنَّثٍ جَازَ تَأْنِيثُهُ عَلَى الْمَعْنَى وَتَذْكِيرُهُ عَلَى اللَّفْظِ كَمَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ فَإِنَّهُ أُنِّثَ خَبَرُهُ الَّذِي هُوَ خَالِصَةٌ لِمَعْنَاهُ وَذُكِّرَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمُحَرَّمٌ﴾ عَلَى اللَّفْظِ. وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا وَالتَّقْدِيرُ: ذُو خَالِصَةٍ كَقَوْلِهِمْ: عَطَاؤُكَ عَافِيَةٌ وَالْمَطَرُ رَحْمَةٌ وَالرُّخَصُ نِعْمَةٌ"(الرازي ٢٠٢٠م ، مج٧، ١٣/ص١٩٧).

وقد منعَ الجمهور نصبَ الاسم، في هذه الصورة(الفراء ١٩٨٣م ، ١/ص٣٥٨) و(النحاس ٢٠٠٨م ، ٢٨٧) و(ابن الأنباري ١٩٨٠م ، ١/ص٣٤٤)، وأجازَهُ ابن مالك مُستندًا إلى قراءة من قرأ، وقالوا (خَالِصةً لذكورنا)، بنصب (خَالِصَةً) على الحال، وجعلِ (لذكورنا) خبراً عن (ما الموصوليّة). وهذه القراءة قراءة شاذة. لكنها دليل على الجواز؛ لأنّ معنى شذوذِ القراءة لا يعني أنّها غيرُ صالحةٍ للاحتجاج

بها عَربيّةً(الغلاييني ١٩٩٤م ، ٣/ص١٠٢) وينظر: (ابن جني ١٩٨٦م ، ١/ص٢٣٣) و(ابن مالك ١٩٩٠م ، ٢/ص٣٣٤) و(ابن هشام بلا تاريخ، ٢/ص٣٣٣). إذن يجوز تقديم الحال على عامله المجرور كما في هذه القراءة.

٣. ٤.١. بين الرفع والنصب (حذف المضاف)

استدل الزمخشري كعادته بقراءة شاذة في توجيه القراءة على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وذلك في قراءة قوله (جلّ وعلا): ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[البقرة:٧٤]، فقال: "﴿أَشَدُّ﴾معطوف على الكاف، إمّا على معنى أو مثل أشدّ قسوة، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. وتعضده قراءة الأعمش بنصب الدال(ابن خالويه بلا تاريخ، ص١٤)عطفًا على الحجارة "(الزمخشري ٢٠٠٩م ، ١/ص١٥٦).

وقد ذُكِرِ هذا التوجيه قبل الزمخشري(الطبري ٢٠٠١م ، ٢/ص١٣٣)، لكن دون ذكر أيّ قراءة.

أمّا الزمخشري فقد أَوّل هذه الآية على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه على تقدير كلمة (مثل)، وقد ذكر جماعة من العلماء هذا التوجيه بعد الزمخشري(الهمذاني ٢٠٠٦م ، ١/ص٢٩٧) و(الحلبي بلا تاريخ، ١/ص٤٣٧) و(ابن عادل ١٩٩٨م ، ٢/ص١٨٥).

أمّا الرازي فقد كرر ما قاله الزمخشري بقوله: "قال صاحب الكشاف: ﴿أَشَدُّ﴾ مَعْطُوفٌ عَلَى الكَافِ، إِمّا عَلَى مَعْنَى أَوْ مِثْل: ﴿أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ فَحُذِفَ المُضَافُ وَأُقِيْمَ المُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ وإمّا...."(الرازي ٢٠٢٠م ، مج٢، ٣/ص١٤١).

ولا يفوتنا أن ننوه أنّ الرازي قد ذكر كلام الزمخشري لكن دون الاستشهاد بالقراءة الشاذة.

٣. ٢. بين الرفع والجرّ

٣. ٢. ١.بين الرفع على الخبر والجرّ على البدل

استشهد الزمخشري بقراءة شاذة ليوضح أنّ ﴿جَنَّاتٌ﴾ مرفوع على أنّه خبر مبتدأٍ محذوف، وذلك في قراءة قوله تعالى: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِن ذَلِكُم لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ﴾[آل عمران: ١٥]؛ إذ قال: "ترتفع ﴿جَنَّاتٌ﴾ على: هو جنات. وتنصره قراءة من قرأ (جَنَّاتٍ) بالجرّ(ابن خالويه بلا تاريخ، ص٢٦)على البدل من خير"(الزمخشري ٢٠٠٩م ، ١/ص٣٣٨).

وقد سبق إلى هذا القول غيرُه في جواز القراءة بالجرّ على البدل(الطبري ٢٠٠١م ، ٥/ص٢٦٩) و(الزجاج ١٩٨٨م ، ١/ص٣٨٤) و(النحاس ٢٠٠٨م ، ص١٢٤) و(الفارسي ١٩٨٧م ، ٢/ص٩)، لكن دون الاستدلال بهذه القراءة.

أمّا الرازي فذكر هذه القراءة بقوله قرأ بعضهم، وكرر ما قاله الزمخشري؛ إذ قال: "أَمَّا قَوْلُهُ ﴿جَنَّاتٌ﴾ فَالتَّقْدِيرُ: هُوَ جَنَّاتٌ، وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ (جَنَّاتٍ) بِالْجَرِّ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ خَيْرٍ"(الرازي ٢٠٢٠م ، مج٤، ٧/ص١٩٠).

والذين جاؤوا بعد الزمخشري والرازي استدلوا بالقراءة بالجرّ على البدل(الهمذاني ٢٠٠٦م ، ٢/ص٢٤) و(الأندلسي ١٩٩٣م ، ٢/ص٤١٧) و(الحلبي بلا تاريخ، ٣/ص٦٥)، وذلك في تعلق اللام في ﴿لِلَّذِين﴾ بـ﴿بِخَيْرٍ﴾.

٣. ٢.٢.بين الرفع على الخبر والجرّ على المعطوف

استدل الزمخشري بقراءة متواترة للإمام حمزة بجرّ ﴿أُذُنُ﴾ في قراءة قوله تعالى: ﴿أُذُنُ خَيرٍ لَكُمْ ..... وَرَحْمَةٌ﴾[التوبة: ٦١]؛ إذ قال: "يجوز أن يريد: هو أذن في الخير والحق وفيما يجب سماعه وقبوله، وليس بأذن في غير ذلك ودلّ عليه قراءة حمزة ﴿وَرَحْمَةٍ﴾ بالجر(ابن مجاهد ١٩٧٢م ، ص٣١٥)عطفًا عليه أي: هو أذن خير ورحمة لا يسمع غيرهما ولا يقبله"(الزمخشري ٢٠٠٩م ، ٢/ص٢٧٥).

فالزمخشري وظّف هذه القراءة في الترجيح بين المعنيين وفسر هذه الآية على المعنى الذي يوافق أخلاق النبي(ﷺ) وطبيعته الذي تؤيد عليه قراءة الإمام حمزة(الدومي ٢٠٠٤م ، ص١٩٣).

وقد ذكر جماعة من العلماء ما قاله الزمخشري(العكبري ١٩٧٦م ، ٢/ص٦٤٨) و(الهمذاني ٢٠٠٦م ، ٣/ص٢٨٥) و(القرطبي ٢٠٠٦م ، ١٠/ص٢٨٣) و(البيضاوي ٢٠٠٠م ، ٢/ص٦١) و(الأندلسي١٩٩٣م ، ٥/ص٦٤).

والرازي قد ذكر ما ذكره الزمخشري وبيّنَ رأي العلماء في القراءة بالجرّ بالاختيار وعدمه؛ إذ قال: "قَرَأَ حَمْزَةُ ﴿وَرَحْمَةٍ﴾ بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى ﴿خَيْرٍ﴾ كَأَنَّهُ قِيلَ: أُذُنُ خَيْرٍ وَرَحْمَةٍ، أَيْ مُسْتَمِعُ كَلَامٍ يَكُونُ سَبَبًا لِلْخَيْرِ وَالرَّحْمَةِ .....قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ (السلوم ٢٠٠٦م ، ص٢٧٦): هَذِهِ الْقِرَاءَةُ بَعِيدَةٌ؛ لِأَنَّهُ تَبَاعَدَ الْمَعْطُوفُ عَنِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ (الفارسي ١٩٨٧م ، ٤/ص٢٠٣- ٢٠٤): الْبُعْدُ لَا يَمْنَعُ مِنْ صِحَّةِ الْعَطْفِ"(الرازي ٢٠٢٠م ، مج٨، ١٦/ص١٠٧- ١٠٨).

يمكننا القول إنّ التباعد بين الاسمين يجوز؛ لأنّ هذه القراءة من القراءات المتواترة ولا يحقّ لنا الحكم عليه بعدم الجواز.

٣. ٣. ذكر الفاعل وحذفه

هذه الظاهرة شائعة من الكلام؛ إذ يحذف لمقاصد واعتبارات متعددة منها ما هو لفظي، كـ (السجع في النثر والوزن في النظم)، ومنها معنوي كـ (كون الفاعل معروفًا، أو الجهل به، أو الخوف منه أو عليه، أو للترفع، أو للتعظيم ....إلخ)(الحداد ٢٠٠٨م، ص١٠٦) وينظر: (الأندلسي ١٩٩٨م، ٣/ص١٣٢٥)، فحذف الفاعل في سياق المبني للمجهول له حصة عظيمة في جهود علماء النحو؛ إذ تمتلك هذه اللغة أساليب متعددة تستغني فيها عن الفاعل في الجملة الفعلية، ويشترط لذلك أن يهدف هذا الاستغناء مأثرة دلالية، فتختلف السياقات القرآنية التي يقع في تركيبها الفعل المبني للمجهول(إسماعيل ٢٠١١م، ص١١، ١٥، ٢٢).

لقد استدل الزمخشري بهذه الآية ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾[البقرة:٢١٢]، في القول فيمن زيّن للكفار؛ إذ قال: "المُزَيِّنُ: هو الشيطان زين لهم الدنيا وحسنها في أعينهم بوساوسه وحببها إليهم فلا يريدون غيرها. ويجوز أن يكون اللَّه قد زينها لهم بأن خذلهم حتى استحسنوها وأحبوها، أو جعل إمهال المزين له تزيينًا، ويدل عليه قراءة من قرأ (زَيَّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا) على البناء للفاعل(ابن خالويه بلا تاريخ، ص٢٠)"(الزمخشري ٢٠٠٩م، ١/ص٢٥٢)، فيجوز عند الزمخشري أن يكون المزين هو الله سبحانه وتعالى والشاهد على ذلك القراءة على البناء للفاعل، وهي قراءة شاذة، وكان الزمخشري تابعًا لمن سبقه في هذا الاستدلال(الفراء ١٩٨٣م، ١/ص١٣١) و(النحاس ٢٠٠٨م، ص٨٩) و(الثعلبي ٢٠١٥م، ٥/ص٣٥٢) و(الهذلي ٢٠٠٧م، ص٥٠٣) و(الواحدي ٢٠٠٩م، ٤/ص١٠٤-١٠٥) ومن عاصره(ابن عطية ٢٠٠١م، ١/ص٢٨٤).

أمّا الرازي فاستدل بهذه الآية ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾[البقرة: ٢١٢]، وذكر تأويلات المعتزلة في القول فيمن زيّن للكفار، ومن هذة التأويلات "أَنَّ هَذَا المُزَيِّنَ هُوَ اللهُ تَعَالَى وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا التَّأْوِيلِ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا: قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ (زَيَّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ...."(الرازي ٢٠٢٠م، مج٣، ٦/ص٧)، ثمّ تبع هذا الكلام بقوله: "وَأَمَّا أَصْحَابُنَا فَإِنَّهُمْ حَمَلُوا التَّزْيِينَ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى خَلَقَ فِي قَلْبِهِ إِرَادَةَ الْأَشْيَاءِ وَالْقُدْرَةَ عَلَى تِلْكَ الْأَشْيَاءِ، بَلْ خَلَقَ تِلْكَ الْأَفْعَالَ وَالْأَحْوَالَ، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْخَالِقَ لِأَفْعَالِ الْعِبَادِ لَيْسَ إِلَّا اللَّهُ سُبْحَانَهُ، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ ظَهَرَ الْمُرَادُ مِنَ الْآيَةِ"(المصدر نفسه، مج٣، ٦/ص٨)، وقد سبق إلى هذا القول غيرهُ(الزجاج ١٩٨٨م، ١/ص٢٨٢) و(البغوي ١٤٠٩ه، ١/ص٢٤٢) و(النيسابوري ١٩٩٥م، ١/ص١٤٨).

وأمَّا الذين جاؤوا بعد الرازي فمنهم من استدل بهذه القراءة(الأندلسي ١٩٩٣م، ٢/ص١٣٨)، وذلك في بيان حذف الفاعل؛ إذ حذف الفاعل لفهم المعنى (ابن عاشور ١٩٨٤م، ٢/ص٢٩٤- ٢٩٥) وينظر: (إسماعيل ٢٠١١م، ص١٠٨- ١٠٩) وهو الله سبحانه عزّ وجلّ ويؤكد هذا القول قراءة من قرأ (زَيَّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا) على البناء للفاعل والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) سبحانه وتعالى.

وقد ذكر الزمخشري في قوله تعالى ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ﴾[آل عمران: ١٤]، أَنّ المُزيّنَ هو الله الأحد؛ إذ قال: "المزين هو اللَّه سبحانه وتعالى للابتلاء، كقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنا ما عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوَهُمْ﴾ [الكهف: ٧] ويدل عليه قراءة مجاهد: (زَيَّنَ لِلنَّاسِ)، على تسمية الفاعل(ابن جني ١٩٨٦م، ١/ص١٥٥). وعن الحسن: الشيطان. والله زينها لهم، لأنّا لا نعلم أحدًا أذم لها من خالقها"(الزمخشري ٢٠٠٩م، ١/ص٣٣٧).

فلا يجوز عند الزمخشري في هذه الآية أن يكون الشيطان هو المُزَيِّن. وقد سبق إلى هذا القول الطبري في أنّ المُزيِّن هو الله، ولكنّه أيضًا ذكر قول الحسن (رضي الله عنه)، إلا أنّه في النهاية ذكر الرواية المروية عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في أنّ الله هو المُزَيِّن(الطبري ٢٠٠١م، ٥/ص٢٥٤)، وهو الاختيار عند الهذلي (ت٤٦٥هـ)(الهذلي ٢٠٠٧م، ص٥٠٣)، أمّا ابن جني فله رأي مغاير في أنّ المُزيِّن هو الشيطان(ابن جني ١٩٨٦م، ١/ص١٥٥) وينظر: (الفيروز آبادي ١٩٩٦م، ٣/ص١٥٦)، أمّا ابن عطية (ت٥٤١ه) له رأي يوافق القولين؛ إذ قال: "إذا قيل زين الله، فمعناه بالإيجاد والتهيئة لانتفاع وإنشاء الجبلة عن الميل إلى هذه الأشياء، وإذا قيل زين الشيطان فمعناه بالوسوسة والخديعة وتحسين أخذها من غير وجوهها. والآية تحتمل هذين النوعين من التزيين ولا يختلف مع هذا النظر"(ابن عطية ٢٠٠١م، ١/ص٤٠٨)، وهذا القول هو الصواب والله أعلم.

أمّا الرازي فذكر أنّ هناك اختلافًا فيمن زيَّن لهم؛ إذ قال: "أَمَّا أَصْحَابُنَا فَقَوْلُهُمْ فِيهِ ظَاهِرٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّ عِنْدَهُم خَالِقُ جَمِيعِ الْأَفْعَالِ هُوَ اللهُ تَعَالَى .....أَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ فَالْقَاضِي نَقَلَ عَنْهُم ثَلَاثَة أَقْوَال: الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: حُكِيَ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: الشَّيْطَانُ زَيَّنَ لَهُم، ..... وَالقَوْلُ الثَّاني: قَوْلُ قَوْمٍ آخَرِيْنَ مِنَ الْمُعْتَزِلَة وَهُوَ أَنَّ الْمُزَيِّنَ لِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ هُوَ اللهُ وَاحْتَجُّوا عَلَيهِ بِوُجُوهٍ ..... وَمِمّا يُؤَكِّدُ ذَلِكَ قِرَاءَةُ مُجَاهِد: (زَيَّنَ لِلنَّاسِ)، عَلَى تَسْمِيَةِ الفَاعِلِ. وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ: وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عَلِيٍّ الْجُبَّائِيِّ وَالْقَاضِي وَهُوَ التَّفْصِيلُ، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ مِنْ هَذَا الْبَاب وَاجِبًا أَوْ مَنْدُوبًا كَانَ التَّزْيِينُ فِيهِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَكُلُّ مَا كَانَ حَرَامًا كَانَ التَّزْيِينُ فِيهِ مِنَ الشَّيْطَانِ هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَبَقِيَ قِسْمٌ ثَالِثٌ وَهُوَ الْمُبَاحُ الَّذِي لَا يَكُونُ فِي فِعْلِهِ وَلَا فِي تَرْكِهِ ثَوَابٌ وَلَا عِقَابٌ وَالْقَاضِي مَا ذَكَرَ هَذَا الْقِسْمَ، وَكَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَذْكُرَهُ وَيُبَيِّنَ أَنَّ التَّزْيِينَ فِيهِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ مِنَ الشَّيْطَانِ"(الرازي ٢٠٢٠م، مج٤، ٧/ص١٨٤- ١٨٥)، فالْمُزَيِّنَ في هذه الآية

الكريمة عند الرازي أيضًا هو الله (جلّ وعلا).

ومثله أيضًا استدلال الزمخشري بقراءة قوله تعالى ﴿وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾[آل عمران: ٩٦] فيمن هو الواضع؛ إذ قال: "﴿وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾ صفة لبيت، والواضع هو اللَّه عز وجلّ، تدل عليه قراءة من قرأ (وَضَعَ لِلنَّاسِ) بتسمية الفاعل(الكرماني بلا تاريخ، ص١١٨) وهو اللَّه"(الزمخشري ٢٠٠٩م، ١/ص٣٧٨)، فالفاعل عند الزمخشري في هذه الآية الكريمة هو الله سبحانه وتعالى، وقد سبق إلى هذا القول في الاستدلال بهذه القراءة الشاذة غيرُه وأنّ الواضع هو الله سبحانه وتعالى (الثعلبي ٢٠١٥م، ٩/ص٧).

أمّا الرازي فلم يستدل بهذه القراءة ولكنّه فسر هذه الآية الكريمة على أنّ الواضع هو الله سبحانه وتعالى؛ إذ قال: "أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ وَضَعَهُ اللّهُ مَوضِعًا لِلطَّاعَاتِ وَالخَيْرَاتِ ....."(الرازي ٢٠٢٠م، مج٤، ٨/ص١٣٦)، والذين جاؤوا بعده استدلوا بهذه القراءة، إلا أنّ أكثرهم على أنّ الواضع هو إبراهيم (عليه السلام)، وأنّه هو الأقرب والأظهر في الذكر(ابن عادل ١٩٩٨م، ٥/ص٣٩٦).

استدل الزمخشري بقراءة شاذة في العطف على الفعل المضمر في قوله تعالى ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ﴾[النساء: ٢٤](ابن مجاهد ١٩٧٢م، ٢٣١)(النشار ٢٠١١م، ١/ص٢٧٦)؛ إذ قال: "فإن قلت: علام عطف قوله ﴿وَأَحَلَّ لَكُمْ﴾؟ قلت: على الفعل المضمر الذي نصب ﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾ أى كتب اللَّه عليكم تحريم ذلك، وأحلّ لكم ما وراء ذلكم. ويدل عليه قراءة اليماني: (كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ، وَأَحَلَّ لَكُمْ)(ابن خالويه بلا تاريخ، ص٣٢).....، ومن قرأ: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ﴾، على البناء للمفعول، فقد عطفه على حرمت"(الزمخشري ٢٠٠٩م، ١/ص٤٨٧). وقد سبق إلى هذا القول آخرون، منهم: ابن خالويه وتسمية الفاعل عنده هو الاختيار(ابن خالويه ١٩٩٢م، ١/ص١٣٢)، والثعلبي (ت٥٤٢٧)(الثعلبي ٢٠١٥م، ١٠/ص٢٠٨)، والواحدي وبناء الفعل للفاعل عنده أحسن(الواحدي ٢٠٠٩م، ٦/ص٤٣٩)، إلا أنّ الأزهري (ت٥٣٧٠) فقد بيَّن معنى القراءتين في حذف الفاعل في بناء الفعل للفاعل في أنّ الله سبحانه هو المُحِلّ والمُحرِم(الأزهري ١٩٩١م، ١/ص٣٠٠).

ويبدو أنّ الرازي قد ذكر ماذكره الزمخشري، ولكن دون ذكر أيّ قراءة شاذة؛ إذ قال: "قَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ﴾ عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾ وَالْبَاقُونَ بِفَتْحِ الْأَلِفِ وَالْحَاءِ عَطْفًا عَلَى ﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾ يَعْنِي كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ تَحْرِيمَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَهَا"(الرازي ٢٠٢٠م، مج٥، ١٠/ص٤١)، ولم يخض في التفاصيل.

ويقول السمين الحلبي (ت٥٧٥٦) : "قرأ الأخوان وحفص عن عاصم: ﴿أَحَلَّ﴾ مبنيًا للمفعول، والباقون مبنيًا للفاعل، وكلتا القراءتين الفعلُ فيهما معطوفٌ على الجملةِ الفعليةِ من قولِه: ﴿حُرِّمَتْ﴾ والمُحَرِّمُ والمُحَلِّلُ هو الله تعالى في الموضعين، سواءً صَرَّحَ بإسناد الفعلِ إلى ضميره أو حَذَف الفاعل للعلم به. وادَّعى الزمخشري أنّ قراءة ﴿أُحِلَّ﴾ مبنيًا للمفعول عطفٌ على حُرِّمت ليُعْطَفَ فعلٌ مبني للمفعول على مثله، وأمّا على قراءة بنائه للفاعل فجعله معطوفًا على الفعل المُقدَّر الناصب لكتاب كأنّه قيل: كَتَب الله عليكم تحريمَ ذلك وأَحَلَّ لكم ما وراء ذلكم. قال الشيخ: وما اختاره يعني من التفرقه بين القراءتين غيرُ مختار؛ لأنَّ الناصبَ لكتابَ الله جملةٌ مؤكدة لمضمون الجملة من قوله حُرِّمت إلى آخره، وقوله وأَحَلَّ لكم جملةٌ تأسيسية فلا يناسِبُ أن تُعْطَفَ إلا على تأسيسية مثلِها لا على جملةٍ مؤكدة، والجملتان هنا متقابلتان، إذ إحداهما للتحريم والأخرى للتحليل، فالمناسب أن تُعطف إحداهما على الأخرى لا على جملة أخرى غيرِ الأولى، وقد فَعَلَ هو مثل ذلك في قراءة البناء للمفعول فليكن هذا مثلَه وفي هذا الردَّ نظر"(الحلبي بلا تاريخ، ٣/ص٦٤٩)؛ لأنّ "تحليل ما سوى ذلك مؤكد لتحريمه معنى وما ذكره أمر استحساني رعاية لمناسبة ظاهره، وقد تبع البيضاوي الزمخشري في التفرقة"(ابن عادل ١٩٩٨م، ٦/ص٣٠١) وينظر: (البيضاوي ٢٠٠٠م، ١/ص٣٤٥) و(الخفاجي بلا تاريخ، ٣/ص١٢٣). أي الإشكال في عطف الفعل، منهم من فرق بين القراءتين ومنهم من لم يفرق، والزمخشري فرّق بين القراءتين؛ فالفعل إذا كان مبنيًا للفاعل معطوف على فعل محذوف تقديره (كتب اللّه)، وإذا كان مبنيًا للمفعول فإنّه معطوف على الفعل ﴿حُرِّمَت﴾. والرازي نقل ما فسّره الزمخشري ولكن دون الاستشهاد بأي قراءة.

استدل الزمخشري بقراءة شاذة لينصر قراءة متواترة وذلك في قوله جلّ وعلا: ﴿مَنْ يُصْرَفْ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ١٦]؛ حيث يقول: "وقرئ: ﴿مَنْ يَصْرِفْ عَنْهُ﴾، على البناء للفاعل(ابن زنجلة ٢٠١٤م، ص٢٤٣)، والمعنى: من يصرف الله عنه في ذلك اليوم فقد رحمه، بمعنى: من يدفع الله عنه، ويحفظه، وقد علم من المدفوع عنه..... وينصره هذه القراءة قراءة أُبيّ (رضى الله عنه): (مَنْ يَصْرِفِ اللهُ عَنْهُ)(ابن خالويه بلا تاريخ، ص٤٢)"(الزمخشري ٢٠٠٩م، ٢/ص١٠). وقد سبق الطبريّ الزمخشريّ في هذا القول فأولى القراءتين عنده هي بناء الفعل للفاعل، والدليل على صحة ذلك قوله تعالى ﴿فَقَدْ رَحِمَهُ﴾(الطبري ٢٠٠١م، ٩/ص١٧٨)، وقد تبعه أبو علي الفارسي(الفارسي ١٩٨٧م، ٣/ص٢٨٦- ٢٨٧)، لكن دون الاستشهاد بالقراءة الشاذة. أمّا سيبويه فيرى عكس ذلك فاختار القراءة بالبناء للمفعول؛ لأنّه كُلّما قلَّ الإضمار كان أولى(سيبويه ٢٠٠٦م، ١/ص٢٥٩) وينظر: (النحاس ٢٠٠٨م، ص٢٥٩).

أمّا الرازي فقد ذكر القراءتين وبيّن وجهة نظره، لكن دون الاستدلال بأي قراءة شاذة، وحَسّنَ القراءة ببناء الفعل للمجهول؛ إذ قال: "اعْلَمْ أَنَّهُ قَرَأَ أَبُو بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ وَحَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ ﴿يَصْرِفْ﴾ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَكَسْرِ الرَّاءِ. وَفَاعِلُ الصَّرْفِ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَالضَّمِيرُ

الْعَائِدُ إِلَى رَبِّي مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي﴾[الأنعام:15] وَالتَّقْدِيرُ: مَنْ يَصْرِفُ هُوَ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ الْعَذَابَ. وَحُجَّةُ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ قَوْلُهُ: ﴿فَقَدْ رَحِمَهُ﴾ فَلَمَّا كَانَ هَذَا فِعْلًا مُسْنَدًا إِلَى ضَمِيرِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ فِي تِلْكَ اللَّفْظَةِ الْأُخْرَى عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لِيَتَّفِقَ الفِعْلَانِ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ: صَرْفُ الْعَذَابِ مُسْنَدًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَتَكُونُ الرَّحْمَةُ بَعْدَ ذَلِكَ مُسْنَدَةً إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَأَمَّا الْبَاقُونَ فَإِنَّهُمْ قَرَؤُوا ﴿مَنْ يُصْرَفْ عَنْهُ﴾ عَلَى فِعْلِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالتَّقْدِيرُ مَنْ يُصْرَفُ عَنْهُ عَذَابُ يَوْمِئِذٍ وَإِنَّمَا حَسُنَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى أَضَافَ الْعَذَابَ إِلَى الْيَوْمِ فِي قَوْلِهِ ﴿عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾[الأنعام: 15] فَلِذَلِكَ أَضَافَ الصَّرْفَ إِلَيْهِ. وَالتَّقْدِيرُ: مَنْ يُصْرَفُ عَنْهُ عَذَابُ ذَلِكَ الْيَوْمِ"(الرازي ٢٠٢٠م، مج٦، ١٢/ص١٥٣).

فلا يجوز ترجيح قراءة متواترة على الأخرى عند أبي حيان الأندلسي(الأندلسي ١٩٩٣م، ٤/ص٩١)، وهذا صحيح؛ لأنّهما من القراءات المتواترة الصحيحة السند.

وقد استدل الزمخشري أيضًا بقراءة شاذة لينصر قراءة متواترة وليبيّن أنّ الفاعل هو الله سبحانه، وذلك في قوله تعالى: ﴿لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾[يونس:١١]؛ إذ قال: "قرئ: ﴿لَقَضَى إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ﴾، على البناء للفاعل(ابن مجاهد ١٩٧٢م، ص٣٢٣- ٣٢٤)، وهو الله عز وجل، وتنصره قراءة عبد اللّه: (لَقَضَيْنَا إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ)(الثعلبي ٢٠١٥م، ٤/ص١٧٦)"(الزمخشري ٢٠٠٩م، ٢/ص٣٢١).

أمّا الرازي فقد كرر كلام الزمخشري في استدلاله، بقوله: "قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ ﴿لَقَضَى﴾ بِفَتْحِ اللَّامِ وَالْقَافِ ﴿أَجَلَهُمْ﴾ بِالنَّصْبِ، يَعْنِي لَقَضَى اللَّهُ، وَيَنْصُرُهُ قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ (لَقَضَيْنَا إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ) وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِضَمِّ الْقَافِ وَكَسْرِ الضَّادِ وَفَتْحِ الْيَاءِ ﴿أَجَلُهُمْ﴾ بِالرَّفْعِ عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ"(الرازي ٢٠٢٠م، مج٩، ١٧/ص٤٨). والأكثرون على أنَّ القراءة بالبناء للفاعل هي قراءة حسنة(الزجاج ١٩٨٨م، ٣/ص٨- ٩) و(النحاس ٢٠٠٨م، ص٣٩١) و(القرطبي ٢٠٠٦م، ١./ص٤٦٣)؛ لأنّه يتصل بما قبله وهو قَوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ اللهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ﴾، إلا أنّ بعضهم يرون أنّ القراءتين متفقتان في المعنى(الطبري٢٠٠١م، ١٢/ص١٣٢) و(الفارسي ١٩٨٧م، ٤/ص٢٥٧)، ولكن القراءة بالبناء للمفعول عليه أكثر القرآء، ومنهم من يرى(ابن خالويه ١٩٩٢م، ١/ص٢٦١) أنّ القراءتين حسنتان، ومنهم من كرر ماقاله الزمخشري(الهمذاني ٢٠٠٦م، ٣/ص٣٥٣).

ونحن بدورنا نقول لا يصح ولا يجوز أن نحكم على القراءات المتواترة بالجيد والحسن وترجيح بعضها على الآخر؛ لأنّ هذه القراءات مروية عن النبي(ﷺ).

استشهد الزمخشري بقراءة شاذة بالبناء للمفعول ليبين أنّ كلمة ﴿أَفْلَحَ﴾ قد يكون فعلًا متعديًّا، وذلك في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾[المؤمنون:١]؛ إذ قال: "﴿أَفْلَحَ﴾ دخل في الفلاح، كأبشر: دخل في البشارة. ويقال: أفلحه: أصاره إلى الفلاح. وعليه قراءة طلحة بن مصرف: (أُفْلِحَ)، على البناء للمفعول(ابن خالويه بلا تاريخ، ص٩٩)"(الزمخشري ٢٠٠٩م، ٣/ص١٧٠)، وقد سبق إلى هذا القول غيرُه(الزجاج ١٩٨٨م، ٤/ص٥) و(الثعلبي ٢٠١٥م، ١٨/ص٤٣٠)، ومن عاصره(ابن عطية ٢٠٠١م، ٤/ص١٣٦)، والذين جاؤوا بعده(الجوزي ٢٠٠٢م، ص٩٦٩) و(الأندلسي ١٩٩٣م، ٦/ص٣٦٥).

وقد استدل الرازي أيضًا بهذه القراءة وأعاد ما قاله الزمخشري، فقال: "﴿أَفْلَحَ﴾ دَخَلَ فِي الْفَلَاحِ كَأَبْشَرَ دَخَلَ فِي الْبِشَارَةِ، وَيُقَالُ أَفْلَحَهُ صَيَّرَهُ إِلَى الْفَلَاحِ، وَعَلَيْهِ قِرَاءَةُ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ (أُفْلِحَ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ"(الرازي ٢٠٢٠م، مج١٢، ٢٣/ص٧٦).

يبدو أنّ الزمخشري والرازي قد بيّنا أنّ كلمة ﴿أَفْلَحَ﴾ قد يجيء متعديًّا لكن دون الخوض في التفاصيل.

واستشهد الزمخشري أيضًا بقراءة شاذة بالبناء للمفعول وذلك في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [السجدة:٢١]؛ إذ قال في تفسيره: "﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ أي يتوبون عن الكفر، أو لعلهم يريدون الرجوع ويطلبونه، كقوله تعالى ﴿فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا﴾[السجدة:١٢] وسميت إرادة الرجوع رجوعًا، كما سميت إرادة القيام قيامًا في قوله تعالى ﴿إِذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ﴾ [المائدة:٦] ويدل عليه قراءة من قرأ: (يُرْجَعُونَ)، على البناء للمفعول"(الزمخشري ٢٠٠٩م، ٣/ص٤٩٨)، فالزمخشري ربط معنى (لَعَلَّ) بالإرادة(المصدر نفسه، ٣/ص٤٩٨)، و(لَعَلَّ) لترجي المخاطبين، وجعلها الزمخشري لترجيه سبحانه وتعالى ولاستحالة حقيقة ذلك منه (عزّ وعلا) حمله على إرادته سبحانه(الآلوسي بلا تاريخ، ٢١/ص١٣٥).

أَمّا الرازي فلم يستشهد بأيّ قراءة؛ إذ قال في تفسيره: "﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ لَعَلَّ هَذِهِ لِلترجّي وَاللَّهُ تَعَالَى مُحَالٌ ذَلِكَ عَلَيْهِ فَمَا الْحِكْمَةُ فِيهِ؟ نَقُولُ: فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: مَعْنَاهُ لَنُذِيقَنَّهُمْ إِذَاقَةَ الرَّاجِينَ ..... وَثَانِيهِمَا: مَعْنَاهُ نُذِيقُهُمُ الْعَذَابَ إِذَاقَةً يَقُولُ الْقَائِلُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ بِسَبَبِهِ، وَنَزِيدُ وَجْهًا آخَرَ مِنْ عِنْدِنَا، وَهُوَ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ يَتْلُوهُ أَمْرٌ مَطْلُوبٌ مِنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ يَصِحُّ تَعْلِيلُ ذَلِكَ الْفِعْلِ بِذَلِكَ الْأَمْرِ..... ﴿لَعَلَّهُمْ﴾ فَإِنْ نَظَرْنَا إِلَى الْفِعْلِ لَا يَلْزَمُ الْجَزْمُ، فَإِنَّ مِنَ التَّعْذِيبِ لَا يَلْزَمُ الرُّجُوعُ لُزُومًا بَيِّنًا فَصَحَّ قَوْلُنَا يَرْجُو وَإِنْ كَانَ عِلْمُهُ حَاصِلًا بِمَا يَكُونُ. غَايَةُ مَا فِي الْبَابِ أَنَّ الرَّجَاءَ فِي أَكْثَرِ الْأَمْرِ اسْتُعْمِلَ فِيمَا لَا يَكُونُ الْأَمْرُ مَعْلُومًا فَأَوْهَمَ أَنْ لَا يَجُوزَ الْإِطْلَاقُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ التَّرَجِّي يَجُوزُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ عَدَمُ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ عَدَمُ الْجَزْمِ بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ الْفِعْلِ وَعِلْمُ اللَّهِ لَيْسَ مُسْتَفَادًا مِنَ الْفِعْلِ فَيَصِحُّ حَقِيقَةُ التَّرَجِّي فِي حَقِّهِ عَلَى ما ذكرنا من المعنى"(الرازي ٢٠٢٠م،

مج١٣، ٢٥/ص١٨٧- ١٨٨)، فالرازي يرى أنّ الترجّي يجوز في حقّ سبحانه وتعالى.

لقد استدل الرازي بقراءة شاذة ذكرها الزمخشري ليُقوِّيَ به كلامه وذلك في قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِفِرعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ﴾[غافر: ٣٧]؛ إذ قال: "قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿زُيِّنَ﴾ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْمُزَيِّنِ، فَقَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ: إِنَّهُ الشَّيْطَانُ،..... وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهُ هُوَ الشَّيْطَانَ، ..... فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهُ هُوَ اللَّهَ تَعَالَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَيُقَوِّي مَا قُلْنَاهُ أَنَّ صَاحِبَ (الْكَشَّافِ) نَقَلَ أَنَّهُ قُرِئَ (وَزَيَّنَ لَهُ سُوءَ عَمَلِهِ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ(الكرماني بلا تاريخ، ص٤١٨) وَالْفِعْلُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ﴿إِلَى إِلـهِ مُوسَى﴾"(الرازي ٢٠٢٠م، مج١٤، ٢٧/ص٧٠)، فالفاعل هو جلّ وعز(البيضاوي ٢٠٠٠م، ٣/ص٢١٠).

٤. (المنصوبات)

قام التقسيم الثلاثي للمنصوبات على وفق رؤية النحاة إلى ما تمثله الحركة الإعرابية من معنى، فالفتحة عندهم علم المفعولية، وأدّت هذه الرؤية إلى البحث عن ناصب لكلّ منصوب، وأنّ كلّ منصوب لا بدّ أن يكون ممّا تؤدي إليه دلالة الفتحة وهي المفعولية، وقد صنفوا كلّ منصوب في اللغة تحت هذه الأقسام، وهي: المفاعيل، والمحمول على المفعول به، والمشبه بالمفعول في اللفظ (المبرد ١٩٩٤م، ٤/ص٢٩٩) و(الرضي ١٩٩٣م، ٢/ص٣٤٣) و(عبابنة ٢٠٠٦م، ص٩٧) و(البوالصة ٢٠٠٧م، ٣٥- ٣٨)، وسنقتصر في هذا المبحث على هذه المنصوبات في الأسماء التي أشار إليها كلّ من الزمخشري والرازي.

٤. ١. المفاعيل

وتشمل المفعول به، والمفعول له أو (لأجله)، والمفعول فيه، والمفعول المطلق:

٤. ١. ١.المفعول به

وظّف الزمخشري قراءة شاذة لينصر تقدير القراءة بالنصب في قراءة متواترة بفعل مضمر وذلك في قراءة قوله سبحانه: ﴿وَالَّذِيْنَ يُتَوَفَّوْنَ .... وَصِيَّةً﴾[البقرة: ٢٤٠]؛ إذ قال: "تقديره فيمن قرأ (وَصِيَّةٌ) بالرفع(ابن مجاهد ١٩٧٢م، ص١٨٤): ووصية الذين يتوفون، أو حكم الذين يتوفون، أو وحكم الذين يتوفون وصية لأزواجهم، أو والذين يتوفون أهل وصية لأزواجهم. وفيمن قرأ بالنصب(المصدر نفسه، والصفحة نفسها): والذين يتوفون يوصون وصية، كقولك: إنّما أنت سير البريد، بإضمار تسير. أو وألزم الذين يتوفون وصية. وتدل عليه قراءة عبد الله: (كُتِبَ عليكم الوَصِيَّةُ لأزواجكم متاعًا إلى الحول)(ابن خالويه بلا تاريخ، ص٢٢)"(الزمخشري ٢٠٠٩م، ١/ص٢٨٥).

ولم يسبق أحدٌ الزمخشريَّ في إضمار الفعل (أَلزَمَ)(الفراء ١٩٨٣، ١/ص١٥٦) و(الزجاج ١٩٨٨م، ١/ص٣٢١)، لكن بعض الذين جاؤوا بعده لم يرضوا بهذا القول ووصفوه بالضعف؛ لأنّ هذا الموضع ليس من مواضع إضمار الفعل(الأندلسي ١٩٩٣م، ٢/ص٢٥٤). وبعضهم ذكروا ما ذكره(البيضاوي ٢٠٠٠م، ١/ص٢٠٧).

أمّا الرازي فلم يستدل بأيّ قراءة شاذة لتوجيه القراءة بالنصب بفعل محذوف، وإنّما ذكر التوجيهات التي ذكرها الزمخشري بأكمله؛ إذ قال: " أَمَّا قِرَاءَةُ النَّصْبِ فَفِيهَا وُجُوهٌ الْأَوَّلُ: تَقْدِيرُ الْآيَةِ فَلْيُوصُوا وَصِيَّةً وَالثَّانِي: تَقْدِيرُهَا: تُوصُونَ وَصِيَّةً، كَقَوْلِكَ: إِنَّمَا أَنْتَ سَيْرَ الْبَرِيدِ أَيْ تَسِيرُ سَيْرَ الْبَرِيدِ الثَّالِثُ: تَقْدِيرُهَا: أَلْزَمَ الَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ وَصِيَّةً"(الرازي ٢٠٢٠م، مج٣، ٦/ص١٥٩).

فبالمقارنة بين النصين يتضح لنا أنّ الرازي قد تأثر بقول الزمخشري؛ لأنّه نقل عنه حرفيًّا ودون الإشارة إليه والدليل على ذلك أنّه لم يسبق الزمخشريَّ إلى هذه القراءة آخرون.

بعد هذا العرض يتبين لنا أنّ الأقوال التي قيل في هاتين القراءتين أقوال لا نفع بها؛ لأنّ هاتين القراءتين متواترتان عن النبي الكريم (ﷺ) فلا يصح لنا أن نتكلم عليها، ولا يجوز لنا أن ننكرها، ولا أن نختار واحدة على الأخرى.

والزمخشري استدل أيضًا بقراءة شاذة في توجيه كلمة ﴿وَصِيَّةً﴾ على أنّه مفعول به لاسم الفاعل في قراءة قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُضَارٍ وَصِيَّةً﴾[النساء:١٢]، فقال: "﴿وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ﴾ مصدر مؤكد، أي يوصيكم بذلك وصية، كقوله: ﴿فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ﴾[النساء: ١١] ويجوز أن تكون منصوبة بغير مضار، أي لا يضار وصية من اللَّه وهو الثلث فما دونه بزيادته على الثلث أو وصية من اللَّه بالأولاد وأن لا يدعهم عالة بإسرافه في الوصية. وينصر هذا الوجه قراءة الحسن: (غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةٍ مِنَ اللَّهِ)(ابن خالويه بلا تاريخ، ص٣٢) بالإضافة"(الزمخشري ٢٠٠٩م، ١/ص٤٧٦).

فالزمخشري ذكر ثلاثة أوجه في نصب كلمة ﴿وَصِيَّةً﴾، وهي:

١- أنّها مفعول مطلق.
٢- أنّها مفعول به لفعل محذوف تقديره: لا يضارُّ وصيةً من الله.
٣- أنّها مفعول به لاسم الفاعل ﴿مُضَارٌّ﴾.
وقد ذُكِرَت هذه القراءة واستُحسِنَت(النحاس ١٩٨٨م ، ٢/ص٣٧)، ومنهم من وصفه باللحن؛ لأنّه لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى المصدر(القيسي ٢٠٠٨م ، ٢/ص١٢٤٨).
وقد كرر الرازي ما قاله الزمخشري، فقال: "كَيْفَ انْتِصَابُ قَوْلِهِ: ﴿وَصِيَّةً﴾؟ وَالْجَوَابُ فِيهِ مِنْ وُجُوهٍ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ مَصْدَرٌ مُؤَكِّدٌ أَيْ يُوصِيكُمُ اللَّهُ بِذَلِكَ وَصِيَّةً، كقوله: ﴿فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ﴾[النساء:١١] الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً بِقَوْلِهِ: ﴿غَيْرَ مُضَارٍّ﴾ أَيْ لَا تُضَارُّ وَصِيَّةَ اللَّهِ فِي أَنَّ الْوَصِيَّةَ يَجِبُ أَنْ لَا تُزَادَ عَلَى الثُّلُثِ. الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ بِالْأَوْلَادِ وَأَنْ لَا يَدَعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ وُجُوهَ النَّاسِ بِسَبَبِ الْإِسْرَافِ فِي الْوَصِيَّةِ، وَيَنْصُرُ هَذَا الْوَجْهَ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ: (غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةٍ) بِالْإِضَافَةِ"(الرازي ٢٠٢٠م ، مج٥، ٩/ص٢١٦-٢١٧). فقد أعاد الأوجه التي ذكرها الزمخشري دون أيّ إضافات على قوله.
واستشهد الزمخشري أيضًا بقراءة شاذة في توجيه آية كريمة على حذف مفعوله الأول في قراءة قوله تعالى: ﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾[آل عمران:١٧٥]؛ إذ قال: "﴿يُخَوِّفُ أَوْلِياءَهُ﴾ يخوِّفكم أولياءَه الذين هم أبو سفيان وأصحابه. وتدل عليه قراءة ابن عباس وابن مسعود: (يخوِّفكم أولياءَه)(ابن جني ١٩٨٦م ، ١/ص١٧٧)"(الزمخشري ٢٠٠٩م ، ١/٤٣٣).
وقد سبق إلى هذا القول غيرُه(ابن وهب ٢٠٠٣م ، ٣/ص٤٧)، ومعاصروه (النسفي ٢٠١٩م ، ٤/ص٣٦٥) و(ابن عطية ٢٠٠١م ، ١/ص٥٤٤)، والذين جاؤوا بعده ذكروا ما ذكره(البغوي ١٤٠٩ه، ٢/ص١٣٩) و(العكبري ١٩٧٦م ، ١/ص٣١١) و(الثعالبي ١٩٩٧م ، ٢/ص١٤١) و(أبو السعود بلا تاريخ، ١/ص٦٠٣).
أمّا الرازي فقد ذكر ثلاثة توجيهات لهذه الآية، من ضمنها التوجيه الذي ذكره الزمخشري، فقال: "﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ ... الْمُفَسِّرُونَ ذَكَرُوا فِيهِ ثَلَاثَةَ أَوْجُهٍ: الْأَوَّلُ: تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُكُمْ بِأَوْلِيَائِهِ، فَحُذِفَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي وَحُذِفَ الْجَارُّ.... وَهَذَا قَوْلُ الْفَرَّاءِ(الفراء ١٩٨٣م ، ١/ص٢٤٨)، وَالزَّجَّاجِ(الزجاج ١٩٨٨م ، ١/ص٤٩٠)، وَأَبِي عَلِيٍّ(الفارسي ١٩٨٧م ، ٢/ص٣٢٩- ٣٣٠). قَالُوا: وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ (يُخَوِّفُكُمْ بِأَوْلِيَائِهِ)(الثعلبي ٢٠١٥، ٩/ص٤٧٣). الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ هَذَا عَلَى قَوْلِ الْقَائِلِ: خَوَّفْتُ زَيْدًا عَمْرًا، وَتَقْدِيرُ الْآيَةِ: يُخَوِّفُكُمْ أَوْلِيَاءَهُ، فَحَذَفَ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ..... قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ(ابن الأنباري ١٩٨٠م ، ١/ص٢٣١): وَهَذَا أَوْلَى مِن ادِّعَاءِ جَارٍ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ ..... وَهَذَا الْوَجْهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ: (يُخَوِّفُكُمْ أَوْلِيَاءَهُ). الْقَوْلُ الثَّالِثُ: أَنَّ مَعْنَى الْآيَةِ: يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ الْمُنَافِقِينَ لِيَقْعُدُوا عَنْ قِتَالِ الْمُشْرِكِينَ، .... فَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ فِيهِ مَحْذُوفَانِ، وَالثَّانِي فِيهِ مَحْذُوفٌ وَاحِدٌ، وَالثَّالِثُ لَا حَذْفَ فِيهِ"(الرازي ٢٠٢٠م ، مج٥، ٩/ص٩٨- ٩٩).
فبالمقارنة بين النصين نرى بأنّ الرازي قد ذكر ثلاثة أوجه لهذه الآية الكريمة، ونحن مع الذين يقولون أنّه لا حذف فيها ولا يحتاج إلى ذكر هذه التأويلات والتقديرات.

٤. ١. ١.بين النصب والجرّ

ذكر الزمخشري توجيهين للقراءة بالنصب في قراءة قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾[النساء:١]، واستشهد بقراءة شاذة على توجيه واحد؛ إذ قال: "قرئ ﴿وَالْأَرْحامَ﴾ بالحركات الثلاث(ابن مجاهد ١٩٧٢م ، ص٢٢٦) و(ابن جني ١٩٨٦م ، ١/ص١٧٩)، فالنصب على وجهين: إما على: (واتَّقُوا اللَّهَ والأرحامَ)، أو أن يعطف على محل الجار والمجرور، كقولك: مررت بزيد وعمرًا. وينصره قراءة ابن مسعود: (تَساءَلُونَ بِهِ وَبِالْأَرْحَامِ)(ابن خالويه بلا تاريخ، ص٣١)"(الزمخشري ٢٠٠٩م ، ١/ص٤٥٢).
وقد سبق إلى هذا القول غيرُه(الفارسي ١٩٨٧م ، ٣/ص١٢١) و(الرماني بلا تاريخ، ص٧٠)، ومعاصره(ابن عطية ٢٠٠١م ، ٢/ص٤)، لكن دون الاستشهاد بالقراءة الشاذة، والذين جاؤوا بعده ذكروا هذا التوجيه واستشهدوا بهذه القراءة(الأندلسي- ١٩٩٣م ، ٣/ص١٦٥) و(الحلبي بلا تاريخ، ٣/ص٥٥٤) و(الآلوسي بلا تاريخ، ٤/ص١٨٤).
أمّا الرازي فقال: "قَالَ صَاحِبُ الْكَشَّافِ: قُرِئَ ﴿وَالْأَرْحامَ﴾ بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ"(الرازي ٢٠٢٠م ، مج٥، ٩/ص١٥٦) و"أَمَّا قِرَاءَتُهُ بِالنَّصْبِ فَفِيهِ وَجْهَانِ: الْأَوَّلُ: وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ(الفارسي ١٩٨٧م ، ٣/ص١٢١) وَعَلِيِّ بْنِ عِيسَى(الرماني بلا تاريخ، ص٧٠) أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى مَوْضِعِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ..... وَالثَّانِي: وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْمُفَسِّرِينَ: أَنَّ التَّقْدِيرَ: وَاتَّقُوا الْأَرْحَامَ أَنْ تَقْطَعُوهَا، ..... قَالَ الْوَاحِدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ(الواحدي ٢٠٠٩م ، ٦/ص٢٨٧): وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِالْإِغْرَاءِ، أَيْ وَالْأَرْحَامَ فَاحْفَظُوهَا وَصِلُوهَا كَقَوْلِكَ: الْأَسَدَ الْأَسَدَ، وَهَذَا التَّفْسِيرُ يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ قَطِيعَةِ الرَّحِمِ، وَيَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ صِلَتِهَا"(الرازي ٢٠٢٠م ، مج٥، ٩/ص١٥٨). وجليٌّ أنّ الرازي ذكر التوجيه الذي ذكره الزمخشري، وكعادته لم يستشهد بأي قراءة.

٤. ١. ٢. المفعول له

استدل الزمخشري بقراءة شاذة في توجيه كلمة ﴿رَحْمَةً﴾ في قراءة قوله تعالى: ﴿رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ﴾[الدخان: ٦] على المفعول لأجله؛ إذ قال: "فإن قلت: ﴿إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ﴾ بم يتعلق؟ قلت: يجوز أن يكون بدلًا من قوله ﴿إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ﴾ و﴿رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ﴾ مفعولًا له، على معنى: إنا أنزلنا القرآن؛ لأنّ من شأننا إرسال الرسل بالكتب إلى عبادنا لأجل الرحمة عليهم، وأن يكون تعليلًا ليفرق.... وقرأ الحسن: (رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّكَ)(الكرماني بلا تاريخ، ص٤٤). على: تلك رحمة، وهي تنصر انتصابها بأنها مفعول له"(الزمخشري ٢٠٠٩م، ٤/ص٢٦٤- ٢٦٥).

وقد سبق إلى هذا القول غيرُه (الزجاج ١٩٨٨م، ٤/ص٤٢٤)، ووصفه بأنّه أحسن ما قيل في نصبها (النحاس ٢٠٠٨م، ص٩٥٧). وقد ذُكِرَت توجيهات أخرى لهذا اللفظ(الفراء ١٩٨٣م، ٣/ص٣٩) و(أبو عبيدة ١٩٨٨م، ١/ص٢٠٨) و(الأخفش ١٩٩٠م، ٢/ص٥١٦). والذين جاؤوا بعده ذكروا هذه التوجيهات(ابن الأنباري ١٩٨٠م، ٢/ص٣٥٧) و(القرطبي ٢٠٠٦م، ١٩/ص١٠٣) و(ابن عادل ١٩٩٨م، ١٧/ص٣١٢).

أمّا الرازي فلم يستدل بأي قراءة وبيّن النصب على أنّه مفعول لأجله، فقال: "﴿رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ﴾ أَيْ لِلرَّحْمَةِ فَهِيَ نَصْبٌ عَلَى أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لَهُ"(الرازي ٢٠٢٠م، مج١٤، ٢٧/ص٢٤١).

وقد ذكر الرازي هذا التوجيه فقط لهذه الكلمة لكن دون الاستشهاد بأي قراءة، وهذا يدل أيضًا مدى تأثره بالزمخشري والاعتماد على أقواله.

٤. ١. ٣.المفعول فيه

استشهد الزمخشري بقراءة شاذة في توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿بَعْدَ ظُلْمِهِ﴾[الشورى: ٤١] على إضافة المصدر إلى المفعول، فقال: "﴿بَعْدَ ظُلْمِهِ﴾ من إضافة المصدر إلى المفعول، وتفسره قراءة من قرأ: (بَعْدَ مَا ظلم)(الكرماني بلا تاريخ، ص٤٢٣)"(الزمخشري ٢٠٠٩م، ٤/ص٢٢٣).

ولم يسبق الزمخشريَّ إلى هذه القراءة أحدٌ(الفراء ١٩٨٣م، ٣/ص٢٥) و(النحاس ١٩٨٨م، ٦/ص٣٢٢)، والذين جاؤوا بعده تأثروا به وذكروا ماذكره(الأندلسي ١٩٩٣م، ٧/ص٥٠٠) و(أبو السعود بلا تاريخ، ٥/ص٧١).

أمّا الرازي فلم يستشهد بأي قراءة، فقد أعاد ما قاله الواحدي(الواحدي ٢٠٠٩م، ١٩/ص٥٣٢) في توجيه هذه الآية الكريمة، فقال: "﴿بَعْدَ ظُلْمِهِ﴾ أَيْ ظَالِمُ الظَّالِمِ إِيَّاهُ، وَهَذَا مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى الْمَفْعُولِ"(الرازي ٢٠٢٠م، مج١٤، ٢٧/ص١٨٣).

واستدل الزمخشري أيضًا بقراءة شاذة في توجيه كلمة ﴿صَفْحًا﴾ في القراءة بالضم على الظرف المكاني على معنى الجانب في قراءة قوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا﴾[الزخرف: ٥]؛ إذ قال: " ﴿صَفْحًا﴾ على وجهين. إما مصدر من صفح عنه: إذا أعرض، منتصب على أنه مفعول له، على معنى: أفنعزل عنكم إنزال القرآن وإلزام الحجة به إعراضًا عنكم. وإمّا بمعنى الجانب من قولهم: (نَظَرَ إليه بصَفْحِ وجْهه، وَصُفْحِ وجْهِه)، على معنى: أفننحيه عنكم جانبًا، فينتصب على الظرف كما تقول: ضعه جانبًا، وامش جانبًا. وتعضده قراءة من قرأ: (صُفْحًا) بالضم(ابن خالويه بلا تاريخ، ١٣٥)"(الزمخشري ٢٠٠٩م، ٤/ص٢٣٠- ٢٣١).

عرض الزمخشري توجيهين، وهما:

١- أن يكون مفعولًا لأجله على معنى الإعراض.

٢- أن يكون مفعولًا فيه ظرف مكان، والدليل على ذلك عنده القراءة بضم الصاد (صُفْحًا).

ولم يسبق الزمخشريَّ في توجيه هذه القراءة على الظرف أحدٌ(الفراء ١٩٨٣م، ٣/ص٢٧) و(الزجاج ١٩٨٨م، ٤/ص٤٠٥) و(النحاس ١٩٨٨م، ٤/ص٣٣٥- ٣٣٦)، والذين جاؤوا بعده ذكروا خمسة أوجه لهذه الكلمة (الحلبي بلا تاريخ، ٩/ص٥٧٢- ٥٧٣) و(ابن عادل ١٩٨٨م، ١٧/ص٢٢٩- ٢٣٠).

أمّا الرازي فلم يذكر أي توجيه، ولم يستشهد بأي قراءة، وإنّما ذكر تقديرين لهذه الآية الكريمة؛ إذ قال: " فَقَوْلُهُ ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا﴾ تَقْدِيرُهُ: أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ إِضْرَابَنَا؟ أَوْ تَقْدِيرُهُ أَفَنَصْفَحُ عَنْكُمْ صَفْحًا؟"(الرازي ٢٠٢٠م، مج١٤، ٢٧/ص١٩٦)، وهما:

١- أن يكون منصوبًا على أنّه مصدر في معنى يضرب.

٢- أن يكون مصدرًا مؤكدًا (مفعول مطلق)، لقوله (أَفَنَضْرِبُ).

ووظف الزمخشري أيضًا قراءة شاذة في توضيح كلمة ﴿لَيْلًا﴾ على ظرف الزمان ودلالة التنكير لهذه اللفظة على البعضية في قراءة قوله تعالى: ﴿أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾[الإسراء:١]، فقال: "﴿لَيْلًا﴾ نصب على الظرف. فإن قلت: الإسراء لا يكون إلا بالليل، فما معنى ذكر

الليل؟ قلت: أراد بقوله ﴿لَيْلًا﴾ بلفظ التنكير: تقليل مدّة الإسراء، وأنّه أسرى به في بعض الليل من مكة إلى الشأم مسيرة أربعين ليلة، وذلك أنّ التنكير فيه قد دلّ على معنى البعضية. ويشهد لذلك قراءة عبد الله وحذيفة: من الليل(الكرماني بلا تاريخ، ص٢٧٦)، أي: بعض الليل"(الزمخشري ٢٠٠٩م، ٢/ص٦٢١- ٦٢٢).

فالزمخشري يرى أنّ تنكير كلمة ﴿لَيْلًا﴾ دلالة على البعضية والشاهد على ذلك قراءة (مِنَ اللَّيْلِ).

وقد سبق إلى هذا القول آخرون في دلالة كلمة ﴿لَيْلًا﴾ على التبعيض (الطبري ٢٠٠١م، ١٤/ص٤١٣) و(السمعاني ١٩٩٧م، ٣/ص٢١٣)، والذين جاؤوا بعده أكثرهم استدلوا بقوله (النيسابوري ١٩٩٥م، ٢/ص٤٩٣) و(الهمذاني ٢٠٠٦م، ٤/ص١٥٧) و(الأندلسي- ١٩٩٣م، ٦/ص٦) و(النيسابوري ١٩٩٦م، ٤/ص٣٢٢) إلا أنّ بعضهم حملوا التنكير على التعظيم(ابن عاشور ١٩٨٤م، ١٥/ص١١- ١٢) و(الشنقيطي ١٤٢٦ه، ٣/ص٤٧٥).

ويبدو مما سبق أنّ دلالة التنكير في هذه الكلمة تدل على التبعيض.

أَمّا الرازي فقد أعاد ما قاله الزمخشري، لكن دون ذكر أي قراءة، فقال: "قَوْلُهُ: ﴿لَيْلًا﴾ نُصِبَ عَلَى الظَّرْفِ. فَإِنْ قِيلَ: الْإِسْرَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاللَّيْلِ فَمَا مَعْنَى ذِكْرِ اللَّيْلِ؟ قُلْنَا: أَرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿لَيْلًا﴾ بِلَفْظِ التَّنْكِيرِ تَقْلِيلَ مُدَّةِ الْإِسْرَاءِ وَأَنَّهُ أَسْرَى بِهِ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الشَّامِ مَسِيرَةَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، وَذَلِكَ أَنَّ التَّنْكِيرَ فِيهِ قَدْ دَلَّ عَلَى مَعْنَى الْبَعْضِيَّةِ"(الرازي ٢٠٢٠م، مج١٠، ٢٠/ص١٣٧).

وبالمقارنة بين النصين يتضح لنا أنّ الرازي كعادته نقل حرفيًّا رأي الزمخشري وذلك في دلالة التنكير على البعضية.

وقد وظف الزمخشري أيضًا قراءة شاذة في دلالة كلمة ﴿وَمَنْ قَبْلَهُ﴾ على المكان وذلك في قراءة قوله جلّ وعلا: ﴿وَمَنْ قَبْلَهُ﴾[الحاقة: ٩]؛ إذ قال: "﴿وَمَنْ قَبْلَهُ﴾ يريد: وَمَنْ عِنْدَهُ مِنْ تُبَّاعِهِ.... وتعضد الأولى قراءة عبد الله وأُبيّ: (ومن معه)(ابن خالويه بلا تاريخ، ص١٦١). وقراءة أبي موسى: (وَمَنْ تِلقَاءَهُ)(المصدر نفسه والصفحة نفسها)" (الزمخشري ٢٠٠٩م، ٤/ص٥٨٨).

وقد سبق إلى هذا القول غيرُه(سيبويه ٢٠٠٦م، ٤/ص٢٣٢) و(الفراء ١٩٨٣م، ٣/ص١٨٠) و(الزجاج ١٩٨٨م، ٥/ص٢١٥) و(النحاس ٢٠٠٨م، ص١١٩١) و(ابن خالويه ١٩٩٢م، ٢/ص٣٨٥) و(الفارسي ١٩٨٧م، ٦/ص٣١٤)، والذين جاؤوا بعده ذكروا ما ذكره(القرطبي ٢٠٠٦م، ٢١/ص١٩٥) و(الحلبي بلا تاريخ، ١٠/ص٤٢٦) و(الشوكاني ٢٠٠٧م، ص١٥٢٣).

أمّا الرازي فقد ذكر رأي سيبويه في بيان معنى قراءة ﴿وَمَنْ قَبْلَهُ﴾ على المكان، فقال: "قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ وَالْكِسَائِيُّ، ﴿وَمَنْ قِبَلِهِ﴾(ابن الجزري ١٩٨٤م، ٢/ص٦٤٥)، قَالَ سِيبَوَيْهِ(سيبويه ٢٠٠٦م، ٤/ص٢٣٢): قِبَلُ لِمَا وَلِيَ الشَّيْءَ تَقُولُ: ذَهَبَ قِبَلَ السُّوقِ، وَلِيَ قِبَلَكَ حَقٌّ، أَيْ فِيمَا يَلِيكَ، وَاتَّسَعَ فِيهِ حَتَّى صَارَ بِمَنْزِلَةِ لِي عَلَيْكَ، فَمَعْنَى (مَنْ قَبْلَهُ) أَيْ مَنْ عِنْدَهُ مِنْ أَتْبَاعِهِ وَجُنُودِهِ وَالَّذِي يُؤَكِّدُ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ مَا رُوِيَ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ وَأُبَيًّا وَأَبَا مُوسَى قَرَؤُوا: (وَمَنْ تِلْقَاءَهُ) رُوِيَ عَنْ أُبَيٍّ وَحْدَهُ أَنَّهُ قَرَأَ: (وَمَنْ مَعَهُ)"(الرازي ٢٠٢٠م، مج١٥، ٣٠/ص١٠٦).

فعلى هذه القراءة تكون ﴿وَمَنْ قِبَلِهِ﴾ بمعنى عنده أيّ منصوب على الظرف أيضًا.

٤. ١. ٤. المصدر النائب عن المفعول المطلق

يبدو أنّ الزمخشري عرض قراءة شاذة في توجيه القراءة بفتح الواو في ﴿وِقْرًا﴾ على أنّها مصدر نائب عن المفعول المطلق في قراءة قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَالْحَامِلَاتِ وِقْرًا﴾[الذاريات:٢]، فقال: "﴿فَالْحَامِلَاتِ وِقْرًا﴾ السحاب؛ لأنها تحمل المطر. وقرئ: (وَقْرًا)(الكرماني بلا تاريخ، ص٤٤٧)، بفتح الواو على تسمية المحمول بالمصدر"(الزمخشري ٢٠٠٩م، ٤/ص٣٨٥).

لم يسبق الزمخشريّ إلى هذه القراءة أحدٌ(الفراء ١٩٨٣، ٣/ص٨٢) و(الزجاج ١٩٨٨م، ٥/ص٥١)، والذين جاؤوا بعده ذكروا ما ذكره(الهمذاني ٢٠٠٦م، ٦/ص٥) و(البيضاوي ٢٠٠٠م، ٣/ص٣٢٠) و(أبو السعود بلا تاريخ، ٥/ص١٩٩).

أمّا الرازي فقد وظف القراءة الشاذة في هذه الآية كدليل نحوي في توجيه كلمة ﴿وِقْرًا﴾ بفتح الواو على أنّها اسم أقيم مقام المصدر؛ إذ قال: "﴿وِقْرًا﴾ فَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ، كَمَا يُقَالُ: حَمَلَ فُلَانٌ عَدْلًا ثَقِيلًا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا أُقِيمَ مَقَامَ الْمَصْدَرِ، كَمَا يُقَالُ: ضَرَبَهُ سَوْطًا يُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ بِفَتْحِ الْوَاوِ"(الرازي ٢٠٢٠م، مج١٤، ٢٨/ص٢٠١).

وإذا ما قارنا بين النصين نجد أنّ الرازي أيضًا تأثر بالزمخشري في توجيه هذه الكلمة.

٤. ٢. المحمول على المفعول به

ويشمل الاختصاص، حيث استدل الزمخشري بقراءة شاذة في توجيه كلمة ﴿أَمْرًا﴾ في قوله تعالى: ﴿أَمْرًا مِنْ عِنْدِنا﴾[الدخان: ٥]، فقال: "نصب على الاختصاص. جعل كلّ أمر جزلًا فخمًا بأن وصفه بالحكيم، ثم زاده جزالة وكسبه فخامة بأن قال: أعني بهذا الأمر أمرًا حاصلًا من عندنا، كائنًا من لدنا، وكما اقتضاه علمنا وتدبيرنا..... أو يكون حالًا من أحد الضميرين في (أنزلناه): إمّا من ضمير

الفاعل، أى: أنزلناه آمرين أمرًا. أو من ضمير المفعول أي أنزلناه في حال كونه أمرًا من عندنا بما يجب أن يفعل... وفي قراءة زيد بن علي: (أَمْرٌ مِنْ عِنْدِنَا)(الكرماني بلا تاريخ، ص٤٣١)، على: هو أمر، وهي تنصر انتصابه على الاختصاص"(الزمخشري ٢٠٠٩م، ٤/ص٢٦٤- ٢٦٥).

فلم يسبق أحدٌ الزمخشريَّ في القول بالنصب على الاختصاص(الفراء ١٩٨٣، ٣/ص٣٩) و(أبو عبيدة ١٩٨٨م، ١/ص٢٠٨) و(الأخفش ١٩٩٠م، ٢/ص٥١٦)، ويبدو أنّ الذين جاؤوا بعده ذكروا عدة توجيهات(الحلبي بلا تاريخ، ٩/ص٦١٦) و(ابن عادل ١٩٩٨م، ١٧/ص٣١١).

فالنصب على الاختصاص يعني أنّ الاسم منصوب بفعل محذوف تقديره (أعني)، وهو محمول على المفعول به(عبابنة ٢٠٠٦م، ص١٢٣- ١٢٤) و(الفراية ٢٠٠٦م، ص٢٨٩).

فهذه الكلمة تحتمل وجهين من وجهة نظر الزمخشري، وهما:

١- النصب على الاختصاص

٢- والنصب على الحال

والنصب على الاختصاص عنده أولى من النصب على الحال، والدليل على ذلك القراءة بالرفع.

أَمّا الرازي فلم يستشهد بأيّ قراءة في التوجيهات التي ذكرها، فقال: "في انْتِصَابِ قَوْلِهِ ﴿أَمْرًا﴾ وَجْهَانِ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ نُصِبَ عَلَى الِاخْتِصَاصِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ تَعَالَى بَيَّنَ شَرَفَ تِلْكَ الْأَقْضِيَةِ وَالْأَحْكَامِ بِسَبَبِ أَنْ وَصَفَهَا بِكَوْنِهَا حَكِيمَةً، ثُمَّ زَادَ فِي بَيَانِ شَرَفِهَا بِأَنْ قَالَ أَعْنِي بِهَذَا الْأَمْرِ أَمْرًا حَاصِلًا مِنْ عِنْدِنَا كَائِنًا مِنْ لَدُنَّا، وَكَمَا اقْتَضَاهُ عِلْمُنَا وَتَدْبِيرُنَا. وَالثَّانِي: أَنَّهُ نُصِبَ عَلَى الْحَالِ وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: الْأَوَّلُ: أن يكون حالًا مِنْ أَحَدِ الضَّمِيرَيْنِ فِي ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾، إِمَّا مِنْ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ أَيْ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ آمِرِينَ أَمْرًا أَوْ مِنْ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ أَيْ: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) فِي حَالِ كَوْنِهِ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا بِمَا يَجِبُ أَنْ يُفْعَلَ. وَالثَّالِثُ: مَا حَكَاهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ(الفارسي ١٩٨٧م، ٦/ص٢٢١- ٢٢٢) عَنْ أَبِي الْحَسَنِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ أَنَّهُ حَمَلَ قَوْلَهُ ﴿أَمْرًا﴾ عَلَى الْحَالِ وَذُو الحال قوله ﴿كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ وهو نكرًا"(الرازي ٢٠٢٠م، مج١٤، ٢٧/ص٢٤٢- ٢٤٣).

فقد كرر ما قاله الزمخشري ولكن دون الاستشهاد بالقراءة الشاذة، إلا أنّه زاد وجهًا آخر في توجيه القراءة على الحال، على ما ذكره.

٤. ٣. المشبه بالمفعول به

ويشمل الحال والنداء والاستثناء

٤.٣.١.الحال

استشهد الزمخشري بقراءة شاذة في بيان الحال في قراءة قوله تعالى: ﴿إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينْ﴾[غافر:١٨]؛ إذ قال: "فإن قلت: ﴿كَاظِمِينَ﴾ بم انتصب؟ قلت:... يجوز أن يكون حالًا عن القلوب، وأن القلوب كاظمة على غم وكرب فيها مع بلوغها الحناجر، وإنّما جمع الكاظم جمع السلامة؛ لأنّه وصفها بالكظم الذي هو من أفعال العقلاء، كما قال تعالى: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي ساجِدِينَ﴾[يوسف:٤] وقال ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾[الشعراء:٤] وتعضده قراءة من قرأ: (كَاظِمُونَ)(الكرماني بلا تاريخ، ص٤١٨)"(الزمخشري ٢٠٠٩م، ٤/ص١٥٣).

فيجوز عند الزمخشري أن يكون ﴿كَاظِمِينَ﴾ حالًا عن ﴿الْقُلُوبُ﴾، والدليل على ذلك القراءة بالرفع فيكون (كاظمون) خبر لـ(القلوب).

وقد سبق إلى هذا القول غيرُه(الفراء ١٩٨٣م، ٣/ص٦). والذين جاؤوا بعده قد ذكروا ما قاله(الأندلسي ١٩٩٣م، ٧/ص٤٣٨) و(الحلبي بلا تاريخ، ٩/ص٤٦٧) و(ابن عادل ١٩٩٨م، ١٧/ص٢٩).

وقد أجاز بعضهم القراءة بالرفع على أن يكون (كاظمون) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هُمْ كَاظِمُونَ)، أو أن يكون مرفوعًا على الابتداء(القرطبي ٢٠٠٦م، ١٨/ص٣٤٢).

أَمّا الرازي فقد كرر ما قاله الزمخشري ودون الإشارة إليه، فقال: "فَإِنْ قِيلَ: بِمَ انْتَصَبَ ﴿كَاظِمِينَ﴾؟ قُلْنَا:..... يَجُوزُ... أَنْ يَكُونَ حَالًا عَنِ الْقُلُوبِ، وَأَنَّ الْقُلُوبَ كَاظِمَةٌ عَلَى غَمٍّ وَكَرْبٍ فِيهَا مَعَ بُلُوغِهَا الْحَنَاجِرَ، وَإِنَّمَا جَمَعَ الْكَاظِمَةِ جَمْعَ السَّلَامَةِ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَهَا بِالْكَظْمِ الَّذِي هُوَ مِنْ أَفْعَالِ الْعُقَلَاءِ كَمَا قَالَ: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي ساجِدِينَ﴾[يُوسُفَ:٤] وَقَالَ: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾[الشُّعَرَاءِ:٤] وَيُعَضِّدُهُ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ: (كَاظِمُونَ)"(الرازي ٢٠٢٠م، مج١٤، ٢٧/ص٥٢- ٥٣).

ويستنتج من هذا أنّ الرازي قد كرر في كثير من الأحيان ما قاله الزمخشري، لكن دون الإشارة إليه، ولعل السبب يرجع إلى انتماء الزمخشري للمعتزلة وهو أشعري ولا يستطيع البوح باسمه مرارًا وتكرارًا؛ ولأنّنا قلنا سابقًا الأمانة العلمية تتطلب ذكر المصدر الذي أخذ منه. وإنّنا نعيد ما قلناه سابقًا إنّ تأثير الزمخشري على الرازي كبير جدًّا، ولا يمكن جهله.

٤. ٣. ٢.النداء

ذكر الزمخشري قراءة شاذة في قراءة قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾[سبأ:١٩]، لكنّه لم يستدل بها في بيان معنى الآية الكريمة، فقال: "قرئ: ربنا....و(بَعَّدَ)، برفع (رَبُّنَا) على الابتداء(ابن جني ١٩٨٦م ، ٢/ص١٨٩)، والمعنى....، هو استبعاد مسايرهم على قصرها ودنوّها لفرط تنعمهم وترفههم ، كأنهم كانوا يَتَشَاجَونَ على ربهم ويَتَحَازَنُونَ عليه"(الزمخشري ٢٠٠٩م ، ٣/ص٥٦٠).

على النقيض من ذلك استشهد الرازي بهذه القراءة لبيان معنى الآية، فقال: "ذَكَرَ حَالَ نَفْسِ بَلَدِهِمْ وَبَيَّنَ تَبْدِيلَ ذَلِكَ بِالْخَمْطِ وَالْأَثْلِ، ثُمَّ ذَكَرَ حَالَ خَارِجِ بَلَدِهِمْ وَذَكَرَ عِمَارَتَهَا بِكَثْرَةِ الْقُرَى، ثُمَّ ذَكَرَ تَبْدِيلَهُ ذَلِكَ بِالْمَفَاوِزِ وَالْبَيَادِي وَالْبَرَارِي بِقَوْلِهِ: ﴿رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ (رَبُّنَا بَعَّدَ) عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ"(الرازي ٢٠٢٠م ، مج١٣، ٢٥/ص٢٥٤).

وعلى القراءة برفع (رَبُّنَا) على أنّه مبتدأ و(بَعَّدَ) جملة فعلية على أنّه خبره، فالمعنى على هذه القراءة هي أنّ الله سبحانه وتعالى بَاعَدَ بينهم وبين أسفارهم.

٤. ٣. ٣.الاستثناء

استشهد الزمخشري بقراءة شاذة لبيان معنى الاستثناء في القراءة بالنصب، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ .... وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾[هود:٨١]؛ إذ قال: "قرئ:.... ﴿إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾ بالرفع والنصب(ابن مجاهد ١٩٧٢م ، ص٣٣٨)..... فإن قلت: ما وجه قراءة من قرأ ﴿إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾ بالنصب؟ قلت: استثناها من قوله ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ والدليل عليه قراءة عبد الله: (فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطَعٍ مِنَ اللَيْلِ إِلَّا امْرَأَتَكَ)(الكرماني بلا تاريخ، ص٢٣٧). ويجوز أن ينتصب عن لا يلتفت، على أصل الاستثناء وإن كان الفصيح هو البدل، أعني قراءة من قرأ بالرفع، فأبدلها عن أحد"(الزمخشري ٢٠٠٩م ، ٤/ص٢٠٠).

فاستدل بقراءة شاذة لبيان وجه القراءة بالنصب على الاستثناء في قراءة متواترة، وهو استثناء امرأة لوط (عليه السلام) من الأهل وذلك بحذف قوله (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ) من هذه القراءة وهو استثناء متصل أي المستثنى من جنس المستثنى منه.

وقد سبق الزمخشريُّ غيرَه في القول بهذه القراءة(الفراء ١٩٨٣م ، ٢/ص٢٤) و(الطبري ٢٠٠١م ، ١٢/ص٥٢٥) و(السمرقندي ١٩٩٣م ، ٢/ص١٣٧) و(الثعلبي ٢٠١٥م ، ١٤/ص٤٢٤).

ولابد من الإشارة إلى أنّ هناك اختلاف بين العلماء في المستثنى منه، أهو (الأهل) أم (أحدٌ)؟ وذلك في توجيه القراءة بالرفع، فمنهم من أنكر القراءة بالرفع(ابن الأنباري ١٩٨٠م ، ٢/ص٢٦) و(السلوم ٢٠٠٦م ، ص٢٧٨)؛ لأنّه لايجوز بدل (المرأة) من (أحد) إلا برفع (يلتفت) وتكون لا للنفي لا للنهي، واستحسن هذا الكلام آخرون(ابن عطية ٢٠٠١م ، ٣/ص١٩٦)، وأجيب عنه أنّ المقصود بالنهي المخاطَبُ ولفظه لغيره(المبرد ١٩٩٤م ، ٤/ص٣٩٥- ٣٩٦) و(ابن الأنباري ١٩٨٠م ، ٢/ص٢٦)، ومنهم من يرى أنّ (امْرَأَتُكَ) مبتدأ و﴿إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾ خبرها، وبهذا يكون الاستثناء في النصب والرفع من (الأهل)(ابن مالك ١٩٩٠م ، ٢/ص٢٦٦- ٢٦٧) و(محيسن ١٩٨٤م ، ٢/ص١٨٩). ولا نخوض في تفاصيل هذه الأقوال؛ لأنّ في هذه الآية كلام كثير(ابن عادل ١٩٩٨م ، ١٠/ص٥٣٧- ٥٤٠).

أمّا الرازي فاستدل بقول الواحدي لبيان معنى الاستثناء في القراءة بالنصب والرفع وبيَّن اختياره فيه؛ إذ قال: "قَالَ الْوَاحِدِيُّ(الواحدي ٢٠٠٩م ، ١١/ص٥٠٧- ٥٠٨): مَنْ نَصَبَ وَهُوَ الِاخْتِيَارُ فَقَدْ جَعَلَهَا مُسْتَثْنَاةً مِنَ الْأَهْلِ عَلَى مَعْنَى فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ إِلَّا امْرَأَتَكَ وَالَّذِي يَشْهَدُ بِصِحَّةِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَنَّ فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾ فَأَسْقَطَ قَوْلَهُ: ﴿وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَأَمَّا الَّذِينَ رَفَعُوا فَالتَّقْدِيرُ وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ. فَإِنْ قِيلَ: فَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ تُوجِبُ أَنَّهَا أُمِرَتْ بِالِالْتِفَاتِ لِأَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ: لَا يَقُمْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ كَانَ ذَلِكَ أَمْرًا لِزَيْدٍ بِالْقِيَامِ. وَأَجَابَ أَبُو بَكْرٍ الْأَنْبَارِيُّ(المصدر نفسه، ١١/ص٥٠٨)عَنْهُ، فَقَالَ: معنى (إِلَّا) هاهنا الِاسْتِثْنَاءُ الْمُنْقَطِعُ عَلَى مَعْنَى، لَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ، لَكِنِ امْرَأَتُكَ تَلْتَفِتُ فَيُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ، وَإِذَا كَانَ هَذَا الِاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعًا كَانَ الْتِفَاتُهَا مَعْصِيَةً ....، وَاعْلَمْ أَنَّ الْقِرَاءَةَ بِالرَّفْعِ أَقْوَى؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ بِالنَّصْبِ تَمْنَعُ مِنْ خُرُوجِهَا مَعَ أَهْلِهِ لَكِنْ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ الِاسْتِثْنَاءُ يَكُونُ مِنَ الْأَهْلِ كَأَنَّهُ أَمَرَ لُوطًا بِأَنْ يَخْرُجَ بِأَهْلِهِ وَيَتْرُكَ هَذِهِ الْمَرْأَةَ فَإِنَّهَا هَالِكَةٌ مَعَ الْهَالِكِينَ وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ بِالنَّصْبِ فَإِنَّهَا أَقْوَى مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَعَ الْقِرَاءَةِ بِالنَّصْبِ يَبْقَى الِاسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلًا وَمَعَ الْقِرَاءَةِ بِالرَّفْعِ يَصِيرُ الِاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعًا"(الرازي ٢٠٢٠م ، مج٩، ١٨/ص٣٣- ٣٤).

وفيما سبق يمكننا القول إنّ الرازي مع الواحدي وأبي بكر الأنباري في هذه القراءة والاختيار عندهما النصب؛ لأنّ الاتصال أولى من الانقطاع؛ ولم يضف الرازي أيّ تعليق بعد قولهما.

٥. (المجرورات)

إنّ الجرّ "هو ما اشتمل على علم المضاف إليه"(الرضي ١٩٩٣م، ٢/ص٨٧٣) وهو "كون الاسم مضافًا إليه معنى أو لفظًا"(المصدر نفسه، ٢/ص٦١)، والمجرورات أو المخفوضات تنقسم على قسمين: الأسماء المجرورة بحرف الجرّ والمجرورة بالإضافة(عبد الرزاق ٢٠١٢م، ص٨٥٦)، ويمكن بيان ما يتعلق بالمجرورات فيما يأتي من نقاط:

٥. ١.بين الجرّ والرفع (حذف المضاف)

عرض الزمخشري قراءة في توجيه آية كريمة وذلك في قراءة قوله تعالى: ﴿عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[الأنعام: ١٦٠]، فقال: "﴿عَشْرُ أَمْثالِها﴾ على إقامة صفة الجنس المميز مقام الموصوف، تقديره عشر حسنات أمثالها، وقرئ: (عَشْرٌ أَمْثَالُهَا)(ابن خالويه بلا تاريخ، ص٤٧)، برفعهما جميعًا على الوصف"(الزمخشري ٢٠٠٩م، ٢/ص٨٠).

يبدو أنّ الزمخشري فقط عرض القراءة. وقد ذُكِرَت هذه القراءة قبل الزمخشري ووُصِفَت بكونها شاذة(النحاس ٢٠٠٨م، ص٢٩٤) و(السمرقندي ١٩٩٣م، ١/ص٥٢٧).

أمّا الرازي فقد ذكر كلام الواحدي في استشهاده بهذه القراءة على حذف الموصوف؛ إذ قال: " قَالَ الْوَاحِدِيُّ(الواحدي ٢٠٠٩م، ٨/ص٥٥٦) رَحِمَهُ اللَّهُ: حُذِفَتِ الْهَاءُ مِنْ عَشْرٍ وَالْأَمْثَالُ جَمْعُ مِثْلٍ وَالْمِثْلُ مُذَكَّرٌ؛ لِأَنَّهُ أُرِيدَ عَشْرُ حَسَنَاتٍ أَمْثَالِهَا ثُمَّ حُذِفَتِ الْحَسَنَاتُ وَأُقِيمَتِ الْأَمْثَالُ الَّتِي هِيَ صِفَتُهَا مَقَامَهَا وَحَذْفُ الْمَوْصُوفِ كَثِيرٌ فِي الْكَلَامِ وَيُقَوِّي هَذَا قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ (عَشْرٌ أَمْثَالُهَا) بِالرَّفْعِ وَالتَّنْوِينِ"(الرازي ٢٠٢٠م، مج٧، ١٤/ص٨).

وقد وجّهت هذه القراءة على حذف الموصوف؛ لأنّ حذف الموصوف كثير في الكلام. فإذا قارنا بين النصين نجد أنّهما متفقتان تمامًا معًا، فالكلام الذي ذكره الزمخشري هو الكلام نفسه الذي نقله الرازي عن الواحدي، إلا أنّ الزمخشري في هذا المقام لم يستخدم كلمة الاستدلال أو ما شابه ذلك.

٥. ٢. بين الجرّ والرفع (التكنية قد تكون اسمًا)

استدل الزمخشري بقراءة شاذة ليبين أنّ التكنية قد تكون اسمًا، وذلك في قراءة قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾[المسد: ١]؛ إذ قال: "فإن قلت: لم كناه، والتكنية تكرمة؟ قلت: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون مشتهرًا بالكنية دون الاسم، فقد يكون الرجل معروفًا بأحدهما، ولذلك تجرى الكنية على الاسم، أو الاسم على الكنية عطف بيان، فلما أريد تشهيره بدعوة السوء وأن تبقى سمة له، ذكر الأشهر من علميه ويؤيد ذلك قراءة من قرأ: (يدا أبو لهب)(ابن خالويه بلا تاريخ، ص١٨٢)، كما قيل؛ علي بن أبو طالب. ومعاوية بن أبو سفيان، لئلا يغير منه شيء فيشكل على السامع... والثاني: ... والثالث: ..." (الزمخشري ٢٠٠٩م، ٤/ص٨٠٩).

ولم يسبق الزمخشري إلى هذه القراءة أحدٌ(الفراء ١٩٨٣م، ٣/ص٢٩٨) و(الطبري ٢٠٠١م، ٢٤/ص٧١٤) و(الزجاج ١٩٨٨م، ٥/ص٣٧٥) إلا ابن خالويه(ابن خالويه بلا تاريخ، ص١٨٢)، وأمّا الذين جاؤوا بعده فاستدلوا بهذه القراءة(الحلبي بلا تاريخ، ١١/ص١٤٣) و(ابن عادل ١٩٩٨م، ٢٠/ص٥٥٠)، وذكروا ما ذكره هو، ويبدو أنّ الزمخشري يرى بأنّ التكنية قد تكون اسمًا والدليل على ذلك القراءة بالرفع في (أبو).

وقد وصِفَتْ هذه الحالة بأضعف الضعيفين؛ لأنّ فيها التزام الواو على حكاية حال الرفع(العيني ٢٠١٠م، ١/ص٢٠٠) و(السريع ١٤٤٠هـ، ٢/ص١٣٤١).

أمّا الرازي فقد كرر ما قاله الزمخشري كعادته، فقال: "لِمَاذَا كَنَّاهُ مَعَ أَنَّهُ كَالْكَذِبِ إِذْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ اسْمُهُ لَهَبٌ، وَأَيْضًا فَالتَّكْنِيَةُ مِنْ بَابِ التَّعْظِيمِ؟ وَالْجَوَابُ: عَنِ الْأَوَّلِ أَنَّ التَّكْنِيَةَ قَدْ تَكُونُ اسْمًا، وَيُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ (تَبَّتْ يَدَا أَبُو لَهَبٍ) كَمَا يُقَالُ: عَلِيُّ بْنُ أَبُو طَالِبٍ وَمُعَاوِيَةُ بْنُ أَبُو سُفْيَانَ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ أَسْمَاؤُهُمْ كُنَاهُمْ، وَأَمَّا مَعْنَى التَّعْظِيمِ فَأُجِيبَ عَنْهُ مِنْ وُجُوهٍ: أَحَدُهَا:.... والثاني:.... والثالث:.... والرابع...." (الرازي ٢٠٢٠م، مج١٦، ٣٢/ص١٨٦).

فبالمقارنة بين النصين يتضح لنا أنّ الرازي مع الزمخشري في هذه المسألة؛ لأنّه أيضًا استدل بالقراءة الشاذة التي استدل بها الزمخشري.

٥. ٣.بين الجرّ بالإضافة والجرّ بالتنوين

ذكر الزمخشري قراءة متواترة واستخدم لفظة (قرئ) لهذه القراءة، ولم يفضل قراءة على أخرى، وذلك في قراءة قوله عزّ وجلّ: ﴿

عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ﴾[غافر:٣٥]، فقال: "قرئ: ﴿قَلْبٍ﴾، بالتنوين(ابن مجاهد ١٩٧٢م، ص٥٧٠). ووصف القلب بالتكبر والتجبر؛ لأنّه مركزهما ومنبعهما، كما تقول: رأت العين، وسمعت الأذن. ونحوه قوله عزّ وجلّ ﴿فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾[البقرة: ٢٨٣] وإن كان الآثم هو الجملة. ويجوز أن يكون على حذف المضاف، أي: على كلّ ذي قلب متكبر، تجعل الصفة لصاحب القلب"(الزمخشري ٢٠٠٩م، ٤/ص١٦٢- ١٦٣)، فقد أشار إلى القراءة بالتنوين، وأنّه يجوز القراءة بغير التنوين على تقدير حذف المضاف(الفارسي ١٩٨٧م، ٦/ص١١٠) و(ابن الحاجب بلا تاريخ، ١/ص١٢١)، وقد ردّ هذا الحذف في أنّ" المعنى في القراءتين أوضح من أن يحتاج إلى الحذف"(أبو شامة ١٤١٣ه، ٤/ص١٤٣) و(ابن هشام ١٩٩١م، ١/ص٢١٨).

أمّا الرازي فقد استشهد في هذه المسألة على نقيض الزمخشري بقراءة شاذة لاختيار قراءة متواترة على متواترة أخرى؛ إذ قال: "قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَقُتَيْبَةُ عَنِ الْكِسَائِيِّ ﴿قَلْبٍ﴾ مُنَوَّنًا ﴿مُتَكَبِّرٍ﴾ صِفَةً لِلْقَلْبِ وَالْبَاقُونَ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ عَلَى إِضَافَةِ الْقَلْبِ إِلَى الْمُتَكَبِّرِ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ(السّلوم ٢٠٠٦م، ص٣٠٥) : الِاخْتِيَارُ الْإِضَافَةُ لِوُجُوهٍ: الْأَوَّلُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ قَرَأَ: (عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ)(ابن خالويه بلا تاريخ، ص١٣٣) وَهُوَ شَاهِدٌ لِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ. الثاني:...."(الرازي ٢٠٢٠م، مج١٤، ٢٧/ص٦٥)، فالاختيار عند الرازي الإضافة.

يبدو أنّ الرازي قد خالف الزمخشري في اختيار القراءة بالإضافة على التنوين؛ لأنّ الزمخشري قد عرض القراءة بالتنوين وإن لم يصرح بالاختيار بينهما، وهي قراءة الإمام أبي عمرو بن العلاء.

٤.٥.بين الجرّ بالتنوين والجرّ بالإضافة (حذف المضاف)

استشهد الزمخشري بقراءة شاذة وذلك في بيان حذف المضاف في قراءة قوله تعالى: ﴿بِعَادٍ إِرَمَ﴾[الفجر:٦،٧]؛ فقال: "إرم في قوله: ﴿بِعَادٍ إِرَمَ﴾ عطف بيان لعاد، وإيذان بأنّهم عاد الأولى القديمة. وقيل إِرَمَ بلدتهم وأرضهم التي كانوا فيها ويدل عليه قراءة ابن الزبير: (بعادِ إرَم)(ابن خالويه بلا تاريخ، ص١٧٣)، على الإضافة. وتقديره: بعاد أهل إرم، كقوله: ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾[يوسف:٨٢]"(الزمخشري ٢٠٠٩م، ٤/ص٧٣٥)، فاستدل الزمخشري بهذه القراءة على أنّ كلمة (إِرَمَ) اسم بلدة على تقدير حذف مضاف وهو كلمة (الأهل) وإقامة المضاف إليه مقامه.

وقد ذُكِرَ هذا التقدير قبل الزمخشري(ابن جني ١٩٨٦م، ٢/ص٣٥٩- ٣٦٠)، وبعده(السخاوي ٢٠٠٨م، ٢/ص٦٠٠) و(النسفي ١٩٩٨م، ٣/ص٦٣٨).

أمّا الرازي فقد ذكر ما ذكره الزمخشري، فقال: " فِي قَوْلِهِ: ﴿إِرَمَ﴾ وَجْهَانِ وَذَلِكَ لِأَنَّا إِنْ جَعَلْنَاهُ اسْمَ الْقَبِيلَةِ كَانَ قَوْلُهُ: ﴿إِرَمَ﴾ عَطْفَ بَيَانٍ لِعَادٍ وَإِيذَانًا بِأَنَّهُمْ عَادٌ الْأُولَى الْقَدِيمَةُ وَإِنْ جَعَلْنَاهُ اسْمَ الْبَلْدَةِ أَوِ الْأَعْلَامِ كَانَ التَّقْدِيرُ بِعَادِ أَهْلِ إِرَمَ ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يُوسُفَ:٨٢] وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ ابْنِ الزُّبَيْرِ (بِعَادِ إِرَمَ) عَلَى الْإِضَافَةِ"(الرازي ٢٠٢٠م، مج١٦، ٣١/ص١٧٧).

فالرازي مع الزمخشري في هذه المسألة أيضًا.

٥. ٥.بين الجرّ والرفع

استشهد الزمخشري كعادته بقراءة شاذة في توجيه القراءة بالرفع علَى أنّه خبر (أنّ) في قراءة قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِقَادِرٍ..... بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[الأحقاف:٣٣]؛ إذ قال: "﴿بِقَادِرٍ﴾ محله الرفع؛ لأنه خبر أن، يدل عليه قراءة عبد الله: (قَادِرٌ)(الطبري ٢٠٠١م، ٢١/ص١٧٥)؛ وإنّما دخلت الباء لاشتمال النفي في أوّل الآية على أن وما في حيزها. وقال الزجاج(الزجاج ١٩٨٦م، ٤/ص٤٤٧): لو قلت: ما ظننت أنّ زيدًا بقائم: جاز، كأنّه قيل: أليس الله بقادر"(الزمخشري ٢٠٠٩م، ٤/ص٣٠٥). فعلى هذا القول يجوز إدخال الباء على خبر (إنّ) إذا سبقت بحرف النفي، فيكون الباء حرف جر زائدة للتوكيد والدليل على ذلك قراءة (قَادِرٌ) بدون حرف الجرّ، فالزمخشري يوافق الزجاج في القول بجواز ذلك.

وهناك قولان في وجه دخول الباء على قوله (بِقَادِرٍ)(البغوي ١٤٠٩ه، ٧/ص٢٧١):

١- حرف جر زائدة للتوكيد(أبو عبيدة ١٩٨٨م، ٢/ص٢١٣) و(الأخفش ١٩٩٠م، ٢/ص٥١٩).

٢- القول في أنّ العَربَ تدخل الباء في الاستفهام مع الجحد(الفراء ١٩٨٣م، ٣/ص٥٦- ٥٧).

أمّا الرازي فقد أعاد ما قاله الزمخشري، لكن دون الاستشهاد بالقراءة الشاذة، فقال: "﴿بِقَادِرٍ﴾ إِدْخَالُهُ الْبَاءَ عَلَى خَبَرِ إِنَّ، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِدُخُولِ حَرْفِ النَّفْيِ عَلَى (أَنَّ) وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا، فَكَأَنَّهُ قِيلَ أَلَيْسَ اللَّهُ بِقَادِرٍ، قَالَ الزَّجَّاجُ: لَوْ قُلْتَ مَا ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْدًا بِقَائِمٍ جَازَ، وَلَا يَجُوزُ ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْدًا بِقَائِمٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ"(الرازي ٢٠٢٠م، مج١٤، ٢٨/ص٣٤).

وإذا ما قارنا بين النصين فإنّنا نجد بأنهّما متفقان تمامًا.

٥. ٦.عود الضمير

استدل الزمخشري بقراءة شاذة في بيان أنّ الضمير (هُمْ) في قراءة قوله تعالى: ﴿فِي قَصَصِهِمْ﴾[يوسف:١١١] عائد على الرسل، فقال: "الضمير في ﴿قَصَصِهِمْ﴾ للرسل، وينصره قراءة من قرأ: (فِي قِصَصِهِم) بكسر القاف(الهذلي ٢٠٠٧م، ص٥٧٧). وقيل: هو راجع إلى يوسف وإخوته"(الزمخشري ٢٠٠٩م، ٢/ص٤٩١).

ويرى الزمخشري بأنّ الضمير المنفصل عائد على الرسل جميعهم، والدليل على ذلك هذه القراءة، ولم يسبق الزمخشريّ إلى هذه القراءة أحدٌ(الفراء ١٩٨٣م، ٢/ص٥٦) و(الطبري ٢٠٠١م، ١٣/ص٤٠٢) و(الزجاج ١٩٨٨م، ٣/ص١٣٣)، إلا الهذلي (ت٤٦٥ه)(الهذلي ٢٠٠٧م، ص٥٧٧).

والذين جاؤوا بعده ذكروا الاختلاف في الضمير في ﴿قَصَصِهِمْ﴾ منهم من قدم الرسل(الهمذاني ٢٠٠٦م، ٣/ص٦٤١) و(الأندلسي ١٩٩٣م، ٥/ص٣٤٨)، ومنهم من قدم يوسف وإخوته(البغوي ١٤٠٩ه، ٤/ص٢٨٧)، إلا معاصره ابن عطية فقد بيّن أنّ الضمير عامٌ يشمل يوسف وإخوته وسائر الرسل (عليهم السلام)(ابن عطية ٢٠٠١م، ٣/ص٢٨٩).

أمّا الرازي فلم يستدل بأيّ قراءة، إلا أنّه ذكر أنّ الأَولى أن يعود الضمير على النبي يوسف (عليه السلام) وإخوته وأبيه، فقال: "الْمُرَادُ مِنْ ﴿قَصَصِهِمْ﴾ قِصَّةُ يُوسُفَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) وَإِخْوَتِهِ وَأَبِيهِ، وَمِنَ النَّاسِ مَنْ قَالَ: الْمُرَادُ قَصَصُ الرُّسُلِ لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ فِي الْقُرْآنِ ذِكْرُ قَصَصِ سَائِرِ الرُّسُلِ إِلَّا أَنَّ الْأَوْلَى أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ قِصَّةَ يُوسُفَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)"(الرازي ٢٠٢٠م، مج٩، ١٨/ص٢٠٩).

والأولَى عند الرازي أن يعود الضمير على يوسف (عليه السلام) وإخوته، وعلى النقيض من ذلك الأولَى عند الزمخشري أن يعود الضمير على الرسل.

٦.الخاتمة

وفي نهايه البحث يمكن إيجاز أهم النتائج في الآتي:

- ✓ تجلّى لنا أنّ مفهوم الاستدلال النحوي بالقراءات، وهو لجوء النحوي أو المفسّر إلى القراءات القرآنية المتواترة أو الشاذة كدليل على مسألة نحوية.
- ✓ استدلَّ كلٌّ من الزمخشري والرازي بالقراءات القرآنية على مسائل نحوية متعددة من ضمنها الأسماء.
- ✓ يبدو أنّ الزمخشري غالبًا ما يكون تابعًا لمن سبقه في استدلاله بالقراءات القرآنية، إلا أنّ لديه مقتطفات خاصة به لم تُذْكَر قبله.
- ✓ ينقل الرازي أحيانًا قول الزمخشري ورأيه في مسألة نحوية، لكن دون الاستشهاد بأي قراءة.
- ✓ أدّى تفضيل قراءة متواترة على أخرى عند الزمخشري بأن يُوصَف بالتفرقة بين القراءتين، وهذا غير مختار عند العلماء؛ لأنّه لا يحقّ لنا أن نحكم على القراءات بعدم الجواز؛ كونها مرويةً عن النبي (ﷺ).
- ✓ تبيّن لنا وجود توافق كبير في الآراء بين الزمخشري والرازي في استدلالهما بالقراءات القرآنية، إلا أنّ الزمخشري في استدلالاته يعتمد على القراءات الشاذة غالبًا، وأنّه قد يستشهد بهذه القراءة لينصر قراءة متواترة على أخرى، وكان اعتماد الرازي على هذه القراءات أقلّ بكثير من الزمخشري. فهو يفوق الرازي في هذه الحالة، بيد أنّ الرازي وإن لم يستدل – في كثير من الأحيان – على هذه القراءات إلا أنّه كرر وأعاد ما قاله الزمخشري أي يذكر ما ذكره الزمخشري دون ذكر أي قراءة، وأحيانًا يقوي كلامه بقراءة شاذة ذكرها الزمخشري.
- ✓ اتضح من خلال البحث أنّ الرازي قد تأثر بالزمخشري؛ لأنّه نقل عنه وعن غيره أيضاً حرفيًّا ودون الإشارة إليه، فهو يذكر آراء العلماء بالاختيار وعدمه، لكن دون التعليق عليه، يفهم من ذلك أنَّهُ مع العلماء في كثير من الأحيان؛ لأنّه لا يضيف أيّ تعليق بعد أقوالهم.
- ✓ كرر الرازي في كثير من الأحيان ما قاله الزمخشري، لكن دون الإشارة إليه، ولعل السبب يرجع إلى انتماء الزمخشري للمعتزلة وهو أشعري ولا يستطيع البوح باسمه مرارًا وتكرارًا، وقد استعان بقراءات شاذة في الأسماء ليبين توجيهه النحوي الذي يتماشى مع تفكيره.
- ✓ لا يشير كل من الزمخشري والرازي إلى توثيق قراءاتهم التي يستشهدان بها، بأن ينقلوا عبارات (قُرئ أو قرأ بعضهم ...)، ولعل السبب يعود إلى أن الزمخشري قد يكون لديه مصدر خاص به يعتمد عليه، أمّا الرازي في تطرقه

للقراءات فكان جلّ اعتماده على مصادر أخرى.

٧.المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد(ت٥٧٧هـ)، (١٩٧١م)، الإغراب في جدل الإعراب ولُمَعُ الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، ط٢، بيروت: دار الفكر.

- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد(ت٥٧٧هـ)، (١٩٨٠م)، البيان في غريب إعراب القرآن، تح: طه عبد الحميد طه ومصطفى السقا، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي(ت٨٣٣هـ)، (٢٠٠٦م)، غاية النهاية في طبقات القراء، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

- ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي(ت٨٣٣هـ)، (٢٠١٣م)، النشر في القراءات العشر، اعتنى به: نجيب الماجدي، صيدا: المكتبة العصرية.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت٣٩٢هـ)، (١٩٨٦م)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط٢، - بيروت: دار سزكين.

- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان(ت٦٤٦هـ)، (بلا تاريخ)، أمالي ابن الحاجب، تح: فخر صالح سليمان قدارة، بيروت: دار الجيل، الأردن: دار عمار.

- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد(ت٣٧٠هـ)، (١٩٩٢م)، إعراب القراءات السبع وعللها، تح: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي.

- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد(ت٣٧٠هـ)، (بلا تاريخ)، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، القاهرة: مكتبة المتنبي.

- ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمان بن محمد(ت٤٠٣هـ)، (٢٠١٤م)، حجة القراءات، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة.

- ابن عادل، أبو حفص عمر بن علي الدمشقي(ت٨٨٠هـ)، (١٩٩٨م)، اللباب في علوم الكتاب، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

- ابن عاشور، محمد الطاهر(ت١٣٩٣هـ)، (١٩٨٤م)، التحرير والتنوير، تونس: الدار التونسية.

- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب(ت٥٤١هـ)، (٢٠٠١م)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله(ت٦٧٢هـ)، (١٩٩٠م)، شرح التسهيل، ط١، الجيزة: دار هجر.

- ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس(٣٢٤هـ)، (١٩٧٢م)، السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف.

- ابن مجاهد، مجاهد بن جبر(ت١٠٤هـ)، (١٩٨٩م)، تفسير الإمام مجاهد بن جبر، تح: محمد عبد السلام أبو النيل، ط١، مصر: دار الفكر الإسلامي الحديثة.

- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله(ت٧٦١هـ)، (بلا تاريخ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك وهو الشرح الكبير، تأليف عدة السالك: محمد محي الدين عبد الحميد، لبنان: المكتبة العصرية.

- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله(ت٧٦١هـ)، (١٩٩١م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، صيدا: المكتبة العصرية.

- ابن وهب، عبد الله بن وهب بن مسلم(ت١٩٧هـ)، (٢٠٠٣م)، الجامع، ط١، تح: ميكلوش موراني، دار الغرب الإسلامي.

- أبو السعود، محمد العمادي(ت٩٨٢هـ)، (بلا تاريخ)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تح: عبد القادر أحمد عطا – الرياض: مكتبة الرياض الحديثة.

- أبو شامة، عبد الرحمان بن إسماعيل(ت٦٦٥هـ)، (١٤١٣هـ)، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي، تح: محمود بن عبد الخالق ومحمد جادو، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.

- أبو عبيدة، معمر بن المثنى(ت٢٠٩هـ)، (١٩٨٨م)، مجاز القرآن، تعليق: محمد فؤاد سزكين، القاهرة: مكتبة الخانجي.

- أبو المكارم، علي، (٢٠٠٧م)، أصول التفكير النحوي، ط١، القاهرة: دار غريب.

- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة(ت٢١٥هـ)، (١٩٩٠م)، معاني القرآن، تح: هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي: القاهرة.

- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد(ت٣٧٠هـ)، (١٩٩٠م)، معاني القراءات، تح: عيد مصطفى درويش وعوض بن حمد الفوزي، ط١، القاهرة: دار المعارف.

- إسماعيل، طالب محمد، (٢٠١١م)، حذف الفاعل بين المعيارية والتطبيق في القرآن الكريم، ط١، عمان: دار كنوز المعرفة.

- الآلوسي، شهاب الدين السيد محمود(ت١٢٧٠هـ)، (بالا تاريخ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

- الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار(ت٣٢٨هـ)، (١٩٧١م)، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ، تح: محيي الدين عبد الرحمان رمضان، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف(ت٧٤٥هـ)، (١٩٩٨م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي.

- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف(ت٧٤٥هـ)، (١٩٩٣م)، البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

- البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود(ت٥١٦هـ)، (١٤٠٩هـ)، معالم التنزيل، تح: محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسلمان مسلم الحرش، الرياض: دار الطيبة.

- البوالصة، عمّار إلياس، (٢٠٠٧م)، المنصوبات في ضوء كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى – دراسة وصفيّة تحليليّة –أطروحة دكتوراه: كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية – الأردن.

- البيضاوي، ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي(ت٦٨٥هـ)، (٢٠٠٠م)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تح: محمد صبحي بن حسن حلّاق ومحمود أحمد الأطرش، ط١، دمشق، بيروت: دار الرشيد.

- الثعالبي، عبد الرحمان بن محمد بن مخلوف(ت٨٧٥هـ)، (١٩٩٧م)، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تح: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

- الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم(ت٤٢٧هـ)، (٢٠١٥م)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تح: ناصر بن محمد المنيع، ط١، جدة: دار التفسير.

- الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمان بن علي بن محمد(ت٥٧٩هـ)، (٢٠٠٢م)، زاد المسير في علم التفسير، ط١، بيروت: دار ابن حزم.

- الحداد، هشام إبراهيم عبد الرزاق، (٢٠٠٨م)، قراءة أبي حيوة – دراسة نحوية ولغوية -، ط١، العراق: مركز البحوث والدراسات الإسلامية.

- حسان، تمام، (٢٠٠٠م)، الأصول – دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، القاهرة: عالم الكتب.

- الحلبي، أحمد بن يوسف السمين(٧٥٦هـ)، (بلا تاريخ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم.

- الخفاجي، أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين(ت١٠٦٩هـ)، (بلا تاريخ)، حاشية الشهاب - عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، بيروت: دار صادر.

- الدومي، محمد محمود، (٢٠٠٤م)، القراءات المتواترة في تفسير الزمخشري – دراسة نقدية -، أطروحة دكتوراه: كلية الشريعة، جامعة يرموك – الأردن، إشراف، د.محمد علي حجازي.

- الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين بن محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز(ت ت٧٤٨هـ)، (٢٠٠٤م)، سير أعلام النبلاء، رتبه واعتنى به: حسان عبد المنان، الأردن، السعودية: بيت الأفكار الدولية.

- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين ابن علي التيمي البكري(ت٦٠٦هـ)، (٢٠٢٠م)، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، ط٥، بيروت: دار الكتب العلمية.

- الرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي(ت٦٨٦هـ)، (١٩٩٣م)، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ط١، السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

- الرفاعي، محمد عبد العزيز عبد الدايم، (٢٠١٩م)، أصول النحو العربي النظرية والمنهج – بناء معاصر لعلم الاستدلال اللغوي -، ط١، جدة: مكتبة الملك فهد الوطنية.

- الرماني، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله(ت٣٨٤هـ)، (بلا تاريخ)، تفسير أبي الحسن الرماني أو الجامع لعلم القرآن، تح: خضر محمد نبها، بيروت: دار الكتب العلمية.

- الزجاج، أبو اسحاق إبراهيم بن السري(ت٣١١هـ)، (١٩٨٨م)، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، ط١، بيروت: عالم الكتب.

- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد(ت٥٣٨هـ)، (٢٠٠٩م)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: محمد عبد السلام شاهين، ط٥، بيروت: دار الكتب العلمية.

- الزهري، محمد بن سعد بن منيع(ت٢٣٠هـ)، (٢٠٠١م)، الطبقات الكبير، تح: علي محمد عمر، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي.

- السامرائي، محمد فاضل صالح، (٢٠٠٩م)، الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري، ط٢، عمان: دار عمار.

- السخاوي، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد(ت٩٠٢هـ)، (٢٠٠٨م)، تفسير القرآن العظيم، ط١، القاهرة: دار النشر للجامعات.

- السريِّع، جابر بن عبد الله بن سريِّع، (١٤٤٠هـ)، حاشيتان من حواشي ابن هشام الأنصاري على ألفية ابن مالك – دراسة وتحقيقًا –، أطروحة دكتوراه: كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، إشراف، د.إبراهيم بن صالح العوفيّ.

- السلوم، أحمد بن فارس، (٢٠٠٦م)، جهود الإمام أبو عبيد القاسم بن سلّام في علوم القراءات وتحقيق اختياره في القراءة، ط١، بيروت: دار ابن حزم.

- السمرقندي، أبو الليث نصر بن مدّ بن أحمد بن إبراهيم(ت٣٧٥هـ)، (١٩٩٣م)، بحر العلوم، تح: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود وزكريا عبد المجيد النوتي، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

- السمعاني، منصور بن محمد بن عبد الجبار أبو مظفر(ت٤٨٩هـ)، (١٩٩٧م)، تفسير القرآن، تح: أبو بلال غنيم بن عباس بن غنيم، ط١، الرياض: دار الوطن.

- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)، (٢٠٠٦م)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط٤، القاهرة: مكتبة الخانجي.

- الشمري، أحمد بن نزال، (٢٠١٩م)، الاستدلال عند النحاة – دراسة نحوية أصولية تأصيلية في معايير ردّ الاستدلال النحوي -، ط١، القاهرة: عالم الكتب.

- الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار (ت١٣٩٣هـ)، (١٤٢٦هـ)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، ط١، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد.

- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد(ت١٢٥٥هـ)، (٢٠٠٧م)، فتح القدير بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، اعتنى به: يوسف الغوش، ط٤، بيروت: دار المعرفة.

- الصغير، محمود أحمد، (١٩٩٩م)، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، ط١، دمشق: دار الفكر.

- الصنهاجي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود(ت٧٢٣هـ)، (١٩٩٧م)، متن الأجرومية، ط١، الرياض: دار الصميعي.

- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير(ت٣١٠هـ)، (٢٠٠١م)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: عبد المحسن التركي، ط١، القاهرة: هجر .

- عبابنة، يحيى عطية، (٢٠٠٦م)، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، ط١، إربد: عالم الكتب الحديث .

- عبد الرحمان، عبد الرحيم، (٢٠١٦م)، مرفوعات الأسماء عند البصريين والكوفيين – دراسة مقارنة –، رسالة ماجستير: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة علاء الدين الإسلامية الحكومية – مكاسر، إشراف، د. محمد نفيش الجويني.

- عبد الرزاق، سناء منير، (٢٠١٢م)، المجرورات في آيات المجيء – دراسة نحوية –، مجلة الأستاذ، العدد: ٢٠٢.

- العسكري، أبو هلال(٣٩٥هـ)، (١٩٩٧م)، الفروق اللغوية، تح: محمد إبراهيم سليم، القاهرة: دار العلم والثقافة.

- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين(ت٦١٦هـ)، (١٩٧٦م)، التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، القاهرة: دار الكتب.

- عمر، أحمد مختار، (٢٠٠٨م)، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط١، القاهرة: عالم الكتب.

- عيد، محمد، (١٩٨٨م)، الاستشهاد والاحتجاج باللغة – رواية اللغة والاحتجاج في ضوء علم اللغة الحديث -، القاهرة: عالم الكتب.

- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى(ت٨٥٥هـ)، (٢٠١٠م)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية - شرح الشواهد الكبرى-، تح: علي محمد فاخر، ط١، القاهرة: دار السلام.

- الغلاييني، مصطفى، (١٩٩٤م)، جامع الدروس العربية، مراجعة: عبد المنعم خفاجة، ط٣٠، صيدا: المكتبة العصرية.

- الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار (ت٣٧٧هـ)، (١٩٨٧م)، الحجة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي وبشير الحويجاتي، ط١، دمشق: دار المأمون للتراث.

- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد(ت٢٠٧هـ)، (١٩٨٣م)، معاني القرآن، ط٣، بيروت: عالم الكتب.

- الفراية، نضال محمود، (٢٠٠٦م)، القراءات القرآنية في كتاب الكشاف للزمخشري، أطروحة دكتوراه: عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة – الأردن، إشراف، د. يحيى العبابنة.

- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب(ت٨١٧هـ)، (١٩٩٦م)، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تح: محمد علي النجار، ط١، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي.

- القاضي، عبد الفتاح، (٢٠٠٢م)، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة، ط١، مكة المكرمة: مكتبة أنس بن مالك - مكة المكرمة.

- قرسيف، عابدة، (٢٠١٨م)، الاستدلال عند النحاة العرب بين الأسس المعرفية والإشكالات المنهجية، أطروحة دكتوراه: كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر، إشراف، د.الأمين ملاوي.

- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر(ت٦٧١هـ)، (٢٠٠٦م)، الجامع لأحكام القرآن، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة.

- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب(ت٤٣٧هـ)، (١٩٨٤م)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللهاوحججها، تح: محيي الدين رمضان، ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة.

- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب(ت٤٣٧هـ)، (٢٠٠٨م)، الهداية إلى بلوغ النهاية، ط١، الشارقة: الإمارات العربية المتحدة.

- الكرماني، رضي الدين شمس القراء أبو عبد الله محمد بن أبو نصر(ت٥٣٥هـ)، (بلا تاريخ)، شواذ القراءات، تح: شمران العجلي، بيروت: مؤسسة البلاغ.

- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني(ت١٠٩٤هـ)، (١٩٨٨م)، الكليات - معجم في المصطلحات والفروق اللغوية -، وضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة.

- اللبدي، محمد سمير نجيب، (١٩٨٥م)، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، عمان: دار الفرقان.

- المبرد،أبو العباس محمد بن يزيد(ت٢٨٦هـ)، (١٩٩٤م)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

- مختار، بن وزغار، (٢٠١١م)، قراءة في القراءات القرآنية من خلال معجم القراءات القرآنية من سورة السجدة إلى سورة فصلت – دراسة إحصائية تحليلية -، رسالة ماجستير: كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة وهران – الجزائر، إشراف، د.ابن عبد الله الأخضر.

- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل(ت٣٣٨هـ)، (٢٠٠٨م)، إعراب القرآن، اعتنى به: خالد العلي، ط٢، بيروت: دار المعرفة.

- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت٣٣٨هـ)، (١٩٨٨م)، معاني القرآن الكريم، تح: محمد علي الصابوني، ط١، جامعة أم القرى.

- النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود(ت٧١٠هـ)، (١٩٩٨م)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تح: يوسف علي بديوي ومحيي الدين ديب ستو، ط١، بيروت: دار الكلم الطيب.

- النسفي، أبو حفص نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد (ت٥٣٧هـ)، (٢٠١٩م)، التيسير في التفسير، تح: ماهر أديب حبوش، ط١، اسطنبول، بيروت: دار اللباب.

- النشار، أبو حفص سراج الدين عمر بن زين الدين قاسم بن محمد بن علي الأنصاري(ت٩٣٧هـ)، (٢٠١١م)، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، ط٢، دمشق: دار النوادر.

- النيسابوري، محمود بن أبي الحسن (ت ٥٥٠هـ)، (١٩٩٥م)، إيجاز البيان عن معاني القرآن، تح: حنيف بن حسن القاسمي، ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

- النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي(ت٨٥٠هـ)، (١٩٩٦م)، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ضبطه: زكريا عميران، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

- الهذلي، أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة ابن محمد بن عقيل(ت٤٦٥هـ)، (٢٠٠٧م)، الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، تح: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، ط١، مؤسسة سما.

- الهمذاني، المنتجب(ت٦٤٣هـ)، (٢٠٠٦م)، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تح: محمد نظام الدين الفتيح، ط١، المدينة المنورة: دار الزمان.

- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد(ت٤٦٨هـ)، (٢٠٠٩م)، البسيط، تح: محمد بن صالح بن عبد الله الفوزان، السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٨. الملحق

- ابن الزبير هو عبد الله بن الزبير بن العوام أبو بكر القرشي الأسدي الصحابي، (ت٥٧٣). (ابن الجزري ٢٠٠٦م، ١/ص٣٧٦)

- أبو الحسن هو أبو الحسن الأخفش. (الأخفش١٩٩٠م، ٢/ص٥١٦).

- أبو علي الجبائي: هو محمد بن عبد الوهاب، شيخ المعتزلة. (الذهبي ٢٠٠٤م، ص١٢٧٩)

- أبو موسى هو "أبو موسى الهاشمي محمد بن عيسى"، أو"أبو موسى الهروي أحمد بن محمد بن علي". ابن الجزري ٢٠٠٦م، ٢/ص٢٨٥).

- أبي بن كعب هو أُبَيّ بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن مالك بن النجار أبو المنذر الأنصاري، يوصف بسيد القرآء، قرأ على النبي (ﷺ) القرآن الكريم، وتوفي بعد الإمام عثمان بن عفان (رضي الله عنه) والله أعلم. (ابن الجزري ٢٠٠٦م، ١/ص٣٤- ٣٥)

- الأخوان هما حمزة والكسائي. (القاضي ٢٠٠٢م، ص١١).

- الأعمش هو سليمان بن مِهْران، ويكنى أبا محمّد الأسدي، قرأ عليه طلحة بن مصرّف القرآن، (ت٥١٤٨). (الزهري ٢٠٠١م، ٨/ص٤٦١، ٤٦٣)

- الحسن هو الحسن بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد منَاف، (ت٥٤٩). (الزهري ٢٠٠١م، ٦/ص٣٥٢، ٣٩٩)

- حذيفة هو حذيفة بن اليمان أبو عبد الله العبسي، وردت الرواية عنه في حروف القرآن. (ابن الجزري ٢٠٠٦م، ١/ص١٨٦)

- زيد بن علي هو ابن حسين بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب، قتل سنة (٥١٢٠)، وسمع زيد بن علي من أبيه وروى عنه عبد الرحمان بن الحارث بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة. (الزهري ٢٠٠١م، ٧/ص٣٢١- ٣١٩)

- الشيخ قصده أبو حيان الأندلسي. (الأندلسي ١٩٩٣م، ٣/ص٢٢٤)

- طلحة بن مصرف هو طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب أبو محمد، تابعي له اختيار في القراءة ينسب إليه وكانوا يسمونه سيد القرّاء، (ت٥١١٢). (ابن الجزري ٢٠٠٦م، ١/٣١٠ص٣١٠- ٣١١)

- عاصم: هو عاصم بن أبي الصباح العجاج الجحدري البصري، قرأ على نصر بن عاصم والحسن، (ت٥١٢٨). (ابن الجزري٢٠٠٦م، ١/ص٣١٧)

- عبد الله ابن مسعود: هو عبد الله بن مسعود بن الحارث الهذلي المكي أحد السابقين والبدريين والعلماء الكبار من الصحابة، عرض القرآن الكريم على النبي (ﷺ)، (ت٥٣٢) ودفن بالبقيع. (ابن الجزري٢٠٠٦م، ١/ص٤٠٩- ٤١٠)

- عطاء: هو "عطاء بن أبي رباح بن أسلم أبو محمد القرشي مولاهم المكي أحد الأعلام، وردت عنه الرواية في حروف القرآن". (ابن الجزري٢٠٠٦م، ١/ص٤٥٥)

- القاضي هو القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت٥٤١٦).

- قتيبة: هو قتيبة بن مهران أبو عبد الرحمان الأزاداني، إمام مقرئ، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن الكسائي، يقال بأنّه مات بعد المائتين أو جاوزها بقليل من السنين. (ابن الجزري ٢٠٠٦م، ٢/ص٢٤)

به لگه داری رێزمانی له خوێندنەوەکانی قورئانی له نێوان ته فسیری ئەل زەمەخشەری وئەل رازی
- توێژینەوەیەك لەسەر ناوەکان -

لانه سعيد حمدعلي
بەشی زمانی عەرەبی،کۆلێژی زمان،زانکۆی سەلاحەددین-هەولێر
lana.hamadali@su.edu.krd

دڵدار غفور حمدئەمین
بەشی زمانی عەرەبی،کۆلێژی زمان،زانکۆی سەلاحەددین-هەولێر
deldar.hamadameen@su.edu.krd

پوختە

ئەم توێژینەوەیە (بە لگە داری رێزمانی لە خوێندنەوەکانی قورئان لە نێوان تفسیری ئەل زەمەخشەری و ئەل رازی - توێژینەوە لە سەر ناوەکان) لە خۆدەگرێت و تیشك دەخاتە سەر رووی لیکچوون و جیاوازی نێوانیان گەیاندنی واتا بە هۆی خوێندنەوەی ناوەکانی (المرفوعه والمنصوبه والمجرو).ئەم توێژینەوەیە دوو شرۆڤەی ناسراوی باش لە خۆی دەگرێت ، ئەوانیش (شرۆڤەی پشکنێنەر) ی زەمەخشەری 538کۆچی و شرۆچەی (کلیلی نادیار) ی پێشەوا فەخری رازی 606 ی کۆچی لە رووی واتای رێزمانی خویندنەوە قورئانیەکان ، ئەو دوو پێشەوایە پێشینەیان داوە بە خوێندنەوەی قورئانی لە سەر توێژینەوەکانی رێزمانی ،مەبەستیش لە بەلگەهێنانەوە یان واتای رێزمانی خوێندنەوەکان ئەوەیە کە رێزمان نووس یان شرۆڤەکارەکان دەماودەم گێردراوەکان و ناوازەکان وەك بەڵگە بۆ پرسە رێزمانیەکان ، ولە دواییدا هەڵسان بە کێشان و هەلسەنگاندنیان لە نێوان دوو شرۆڤەی گرنگ بۆ رووونکردنەوەوە چارەسەر کردنی شرۆڤەکاران لە بابەتە رێزمانیەکان ،دیاریکردنی ئایەتە قورئانیەکان ، ئەویش بە پایەندبوون لەسەر پرۆگرامی خوێندنەوەی باسەنی شیکاری بەرابەرکەر ،ئامانی دیاری کراو لەو توێژینەوە ئەوەیە کە دیاریکردنی شوێنی خوێندنەوەی قورئانی لە بابەتی رێزمانی و رووونکرنەوەی کاریگەری زەمەخشەری لە دوایی خۆی ، تایبەت لە سەر پێشەوا رازی . توێژینەوەکە پێك دێت لە پێشەکی و سێ بەش و گرنگترین دەرەنجام ، دەستپێك بە ناونیشانی رێنیشاندەری رێزمانی و بەشی یەکەم بە ناونیشانی (المرفوعات) ، وە هەروەها بەشی دووەم باسی (المنصوبات) دەکات ، وە بەشی سێیەم باسی (المجرورات) دەکات ، کۆتاییەکەی باسی گرنگترین دەرەنجامەکان دەکات کە توێژینەوەکە پێ ی گەیشتووە ، لێرەدا هەندێکی دیار دەکەین ، توێژینەوەکە سەلماندوویەتی کە لێرەدا هاورایی گەورە هەیە لە نێوان بیروو بۆچوون لە نێوان زەمەخشەری و رازی لە رێنیشاندەرەکانی خوێندنەوەی قورئانی ، بەڵام زەمەخشەری لە رێنیشاندەرەکانی زۆر کات پشت دەبەستێت لە سەر خوێندنەوەی ناوازەکان ، بەڵام رازی پشبەستووە لە سەر خوێندنەوەی زۆر کەمتر لە ئەو ، وا دیارە پێشەوا رازی زۆر جار ئەوەی دووبارە کردۆتەوە کە پێشەوا زەمەخشەری ووتویەتی ، بەڵام بێ ئەوەی نیشان و دیاری بکات . کاریگەری زەمەخشەری زۆر گەورە بووە لەسەر رازی ناتوانرێت پشت گوێبخرێت.

کلیلی ووشە کان: رێنیشاندەری رێزمانی، خوێندنەوەکان، ئەل زەمەخشەری وئەل رازی، توێژینەوە لە سەر ناوەکان

The grammatical inference of the Quranic recitations between Interpretation Al-Zamakhshari and Al-Razi- a study of the names-

Lana Saeed Hamadali
Department of Arabic,College of languages,
Salahaddin University -Erbil
lana.hamadali@su.edu.krd

Deldar Ghafur Hamadameen
Department of Arabic,College of languages,
Salahaddin University-Erbil
deldar.hamadameen@su.edu.krd

Abstract

This research deals with (the grammatical inference of the Quranic recitations between Al-Zamakhshari and Al-Razi - a study of the names-) based on showing the aspects of similarity and dissimilarity between them in their inference from the recitation in the nominative, accusative and dative nouns; This study dealt with two very well-known interpretations, which they: (Tafsir Al-Kashshaf) by Al-Zamakhshari (diverged belief) (B. 538 AH), and (Interpretation of the of the Mafatih ALghyb (Unseen keywords) by Imam Al-Fakhr Al-Razi (B. 606 AH), in terms of grammatical inference from the Quranic recitations. The two imams concluded the Qur'anic recitations on grammatical investigations, and that the intent of the grammatical inference from the recitations is that the grammarian or translator resorts to repetitive or abnormal Qur'anic recitations as evidence of the grammatical issue, then they balance between two important interpretations to show the translators' treatment of grammatical issues, clarifying the Qur'anic verses, relying On the comparative analytical descriptive inductive approach, and the goal of this study is Explanation of the impact of Quranic recitations on the grammatical lesson and the impact of Al-Zamakhshari on his successors, especially on Al-Fakhr Al-Razi. The research is

based on an introduction, a preface, three chapters, and the most important results. The introduction came under the title: Grammatical inference, and the first chapter was entitled: Al-Marfu'a (nouns). While the second chapter dealt with accusatives and the third topic dealt with prepositional, and the conclusion dealt with the most important findings of the research from the results, and we mention among them: The research has proven that there is a great consensus of opinions between Al-Zamakhshari and Al-Razi in their inference from the Quranic recitations, but Al-Zamakhshari in his inferences depends on abnormal readings often Al-Razi's reliance on these readings was much less than him. It seems that Al-Razi has often repeated what Al-Zamakhshari said, but without referring to him. He cannot reveal his name over and over again. Al-Zamakhshari's influence on Al-Razi is widely, and it cannot be ignored.

Keywords: grammatical reasoning, recitations, al-Zamakhshari and al-Razi, study of names.